جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة التنمية الاقليمية والمحلية
قسم التخطيط المحلي

التنمية الحضرية في العراق وفق الاجندة الحضرية الجديدة

رؤية VISION 2030 العراق

2025

الإشــراف الــعــام

الـدكـتور الـمـهـنـدس محمد محسن السيد / مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

رئيس الفريق التخطيطي

السيد عـمـارعبد العظيم شكر / رئيس قسم التخطيط المحلي

فـريـق اعـداد الـتـقـريـر

السيـد احمـد جلوب جبر

السيد احمد محمد ناجي

السيدة اطياف سالم محمد

السيدة رغداء صلاح احمد

السيـدة حنيـن عبد القادر

الـسيـد احـمـد حاتـم عطـا

السيدة فاتن فوزي مهدي

الملخص التنفيذي

يواجه العراق تحديات حضرية متشابكة نتيجة النمو السكاني المتسارع، النزوح الداخلي والارتفاع المضطرب في معدلات التحضر ، وضغوط البنية التحتية ، وقد تبنت الدولة سياسات التنمية المكانية والحضرية للإسكان والنقل المستدام والخدمات بهدف تحسين جودة الحياة والحد من التلوث والازدحام الحضري. تسعى الأجندة الحضرية الجديدة إلى توجيه التنمية نحو مدن أكثر شمولاً وعدالة ومرونة، عبر دمج البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في السياسات الوطنية. ويشكل تعزيز الإسكان الميسر، وتطوير أنظمة النقل الحديثة، وإعادة إعمار المناطق المتأثرة بالنزاعات، ركائز أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها .

كما يشدد التقرير على دور العراق كشريك دولي فاعل في صياغة سياسات حضرية متكاملة، تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، المشاركة المجتمعية، وحماية البيئة. إن مواءمة الخطط الوطنية مع مؤشرات الأجندة الأممية تمثل فرصة لبناء مدن عراقية أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية

المقدمة

في الوقت الذي كانت فيه الامم المتحدة ترسم اجندة التنمية المستدامة 2030 واهدافها السبعة عشر والتي نالت اجماعاً اممياً في أيلول 2015 كان العراق منشغلاً بالأزمة المركبة المتمثلة بالحرب ضد التنظيمات الارهابية وتداعيات انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية مع ذلك فان قوة وآثار تلك الازمة لم تمنع العراق، حكومة وشعباً، من الاستمرار في التطلع إلى المستقبل الأفضل، والتواصل مع المسار التنموي المستدام، إذ تمسك العراقيون بـ"تفاؤل عنيد" وحشد أعلى لكل الجهود الوطنية ذات النهج التشاركي من أجل الاستمرار في متابعة جدول اعمال التنمية المستدامة، وضبط مسارات خارطة الطريق نحو تحقيق أهدافها.

تُعد التنمية الحضرية إحدى الركائز الأساسية لعملية النهوض الشامل في العراق، حيث ترتبط بشكل مباشر بجودة الحياة، وتوزيع الموارد، وتحقيق العدالة المكانية بين مختلف المناطق. ومع ما يشهده العالم من تحولات متسارعة في السياسات الحضرية، يبرز التحدي أمام العراق في تكييف استراتيجياته مع متطلبات "الأجندة الحضرية الجديدة" بما يضمن تحسين البيئة العمرانية، وتطوير البنى التحتية، وتعزيز كفاءة الإدارة المحلية. يأتي هذا التقرير ليسلط الضوء على واقع المدن العراقية واتجاهاتها التنموية، والمشاريع القائمة والخطط التنموية ، ويستعرض التحديات القائمة والفرص المتاحة، تمهيدًا لبناء رؤية حضرية أكثر شمولية واستدامة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

السياق الوطني والمحلي

ترجم البرنامج الحكومي (2023–2025) المنبثق عن رئاسة الحكومة الأولويات التنموية الوطنية في إطار رؤية إصلاحية تقوم على المسؤولية التضامنية، وبما يعكس مصفوفة المصالح الوطنية والمطالب الجماهيرية. وقد حددت الحكومة خمس أولويات استراتيجية تتمثل في: مكافحة الفساد، التخفيف من الفقر، الحد من البطالة، الإصلاح المالي والاقتصادي، وتحسين الخدمات الأساسية. وتتوافق هذه الأولويات بصورة جوهرية مع المبادئ التي أكدت عليها الأجندة الحضرية الجديدة، ولا سيما في ما يتعلق بالحوكمة الرشيدة، العدالة الاجتماعية، والارتقاء بالخدمات الحضرية.

كما تضمّن المنهاج الوزاري إشارات واضحة إلى أهداف التنمية المستدامة، حيث أُجري تقاطع منهجي باستخدام أسلوب التقويم السريع للتكامل(Rapid Integration Assessment – RIA) ، وهي أداة معتمدة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لتحليل العلاقة بين محاور الخطة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وقد أظهر هذا التحليل أن المنهاج الوزاري استوعب ما نسبته 30% من غايات التنمية المستدامة، وهو ما يعكس إدماجاً جزئياً لكنه ملموس لأهداف التنمية، خاصة تلك المتعلقة بـتوفير السكن الملائم، تعزيز الخدمات الأساسية، وتوسيع شبكات البنى التحتية.

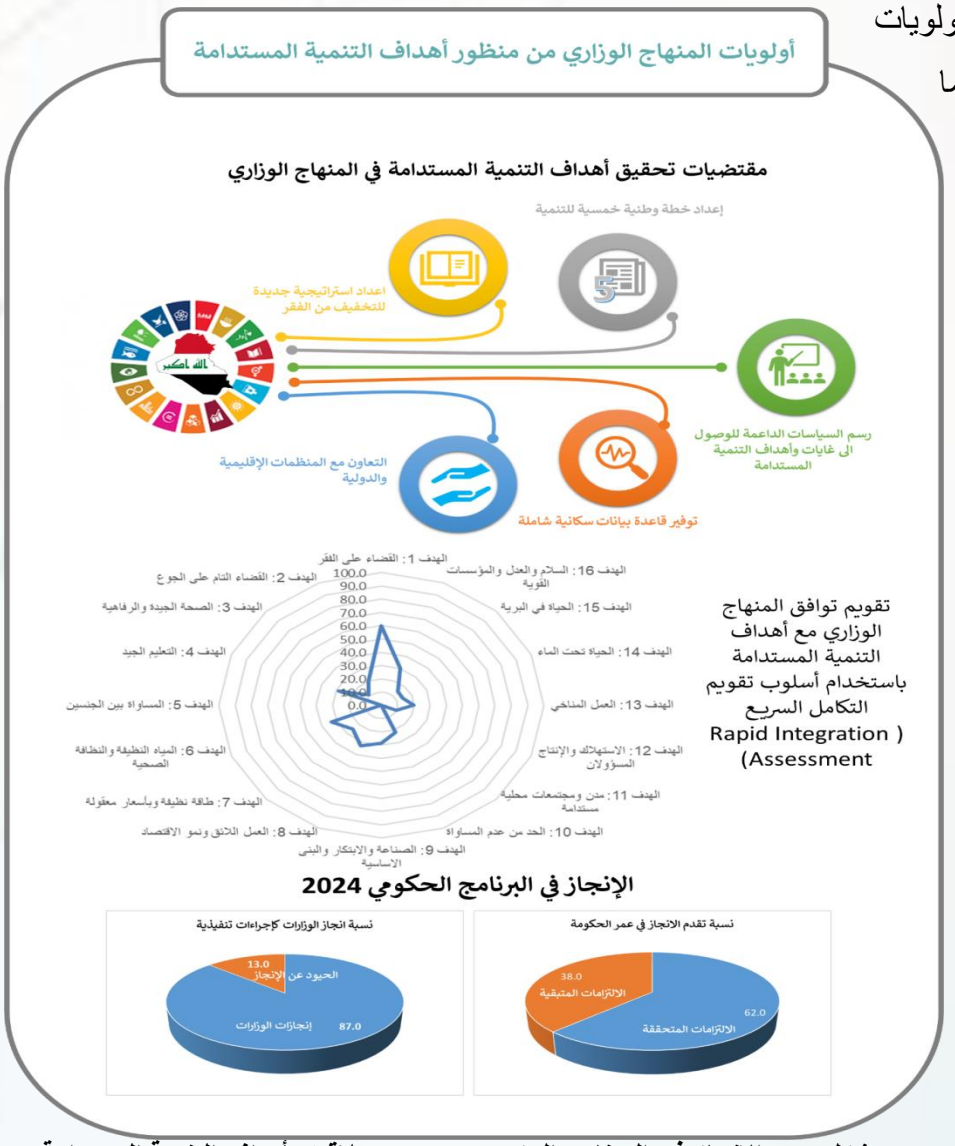

شكل (1): الإنجاز في البرنامج الحكومي 2024 وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة

ومن منظور الأجندة الحضرية الجديدة، فإن هذا التوجه يعكس خطوة أولية نحو مواءمة الأهداف الحضرية الوطنية مع الالتزامات الدولية، إلا أنه يبرز في الوقت نفسه الحاجة إلى رفع مستوى التكامل بشكل أكبر لضمان أن تصبح السياسات الحضرية في العراق أكثر شمولية واستدامة. ويعني ذلك ضرورة أن تُترجم أولويات الحكومة الخمس إلى برامج حضرية عملية تستجيب لتحديات المدن العراقية، مثل العشوائيات، ضعف النقل العام، تدهور البيئة الحضرية، وتراجع الخدمات، بما يحقق التوازن بين العدالة المكانية ومتطلبات النمو الاقتصادي.

ان المضي في تجسيد الشعار الذي أعلنته الحكومة (خدمة المواطن شرف لنا ومسؤوليتنا) يمثل تأكيداً جوهرياً على إقرار الحق في التنمية لكل مواطن عراقي، وترجمة عملية للالتزام بالمبادئ الأساسية للأجندة الحضرية الجديدة التي تضع الإنسان في صميم العملية التنموية. فقد دخل العراق مرحلة جديدة من العمل الجاد والمسؤول، تقوم على التخطيط وفق رؤية العراق 2030 التي تُعد النسخة الوطنية من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعززت هذه الرؤية عبر تطبيق سياسات إصلاحية مالية واقتصادية واجتماعية وتشريعية. وقد تجلى ذلك في تشريعات بارزة مثل قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (2) لسنة 2022، وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023، والتعديل الأول لقانون حقوق ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (11) لسنة 2024، وهي جميعها خطوات تؤكد التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وصون الحقوق الأساسية.

وفي الإطار التنموي، جاءت خطة التنمية الوطنية 2024–2028 وخريطة المستثمر لأهداف التنمية المستدامة 2024 لتكون بمثابة خارطة طريق عملية لتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو القطاعات والمحافظات ذات الأولوية، وبما يعزز استدامة المدن ويدعم التحول نحو اقتصاد حضري متوازن. كما واصل العراق التزامه بتحسين جودة الحياة من خلال تعزيز خدمات الصحة والتعليم وتطوير البنى التحتية، مع إيلاء اهتمام خاص بفئة الشباب من كلا الجنسين، باعتبارهم قوة محركة للتغيير وحاملي الهوية الوطنية. وفي هذا السياق، يبرز إصرار العراق على ترسيخ مبادئ وقيم المواطنة الإيجابية ضمن إطار قائم على منهج حقوق الإنسان، وهو ما يتسق مع رؤية الأجندة الحضرية الجديدة الهادفة إلى بناء مدن أكثر شمولاً وعدالة، قائمة على المشاركة المجتمعية والحوكمة المتعددة المستويات.

التقدم المنجز للمؤشرات التنموية في العراق

حقق العراق خلال السنوات الأخيرة تقدماً نسبياً في مسار التنمية الحضرية المستدامة على الرغم من الأزمات المتلاحقة والتحديات المركّبة التي واجهها المجتمع والدولة. فقد شهدت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تحسناً ملحوظاً، من بينها انخفاض معدلات الفقر، وارتفاع مستويات التحصيل العلمي، وزيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى نحو 74.9 سنة في عام 2024 مقارنة بـ 58 سنة في عام 2010، فضلاً عن تحسين مؤشرات الصحة العامة والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين في مجالي الصحة والتعليم، وانخفاض وفيات الأمهات والأطفال. وتمثل هذه الإنجازات انعكاساً لمبدأ "المدن الشاملة والعادلة" الذي تركز عليه الأجندة الحضرية الجديدة، حيث جرى توجيه النمو الاقتصادي نحو تحسين رفاهية المواطن وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية.

كما تمكن العراق من المحافظة على مستويات مقبولة من الأمن الغذائي رغم تضاعف عدد السكان، وهو ما يعكس التزاماً بمبدأ المرونة الحضرية الذي يُعدّ أحد ركائز الأجندة الحضرية الجديدة. وبالمقارنة مع بلدان أخرى في ذات المستوى التنموي، فقد حقق العراق تقدماً أسرع في بعض الجوانب الاجتماعية، بما في ذلك المؤشرات الديموغرافية والصحية، وتوسيع فرص المشاركة المتكافئة للنساء.

إلا أن السياق الوطني ما زال يتأثر بمجموعة من المتغيرات الجيوسياسية والمناخية والتكنولوجية التي تفرض ضغوطاً إضافية على المدن العراقية. ما استدعى المؤسسات الوطنية إلى تعزيز قدرات الصمود الحضري من خلال بناء المرونة المالية والتشغيلية وتطوير القوى العاملة، انسجاماً مع ما تنص عليه الأجندة الحضرية الجديدة بشأن أهمية المرونة كشرط أساسي لاستدامة التنمية .

- **الالتزام بالسلام والأمن**: يُعد التزام الدولة بالسلام والأمن شرطاً أساسياً لوجود مجتمع ينعم بالإنجاز واستدامة التنمية. وعلى الدولة أن تُعلي من قيم التسامح والاحترام المتبادل والكرامة الإنسانية قولاً وعملاً، وضمان حقوق الفئات الهشة والمهمشين وحمايتهم. وتشمل هذه الفئات الأقليات العرقية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وغيرهم. إذ ان عدم الاهتمام بهذه الفئات يفتح الباب أمام التوترات والصراعات بين مختلف الفئات.
- **احترام وقبول وجهات النظر المتنوعة:** لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر، ولا يمكن للتنمية البشرية أن تتقدم إلا في ظل مجتمع متجانس.
- التنوع الثقافي والنسيج الموزائيكي قوة للمجتمع وليس ضعفًا.
- **تعزيز صوت واستقلالية الفئات الهشة**: إذا مُنحت الفئات التي لا صوت لها صوتًا واستقلالية، يجعلها قادرة على التعبير عن تطلعاتها وأولوياتها واحتياجاتها. هذا يُزيل الإحباط من جانب تلك الفئات، ويُجنّب الصراعات عملاً بمبدأ لا نترك أحداً في الخلف.
- **تنفيذ السياسات القائمة وابتكار سياسات جديدة:** يمتلك العراق استراتيجيات وخطط عمل وطنية واضحة لمنع العنف ضد المرأة والطفل، غير أن التحدي الأبرز يتمثل في تفعيل هذه الاستراتيجيات وتطبيقها على أرض الواقع بصورة موضوعية ومنهجية، بانتظار إقرار قانون العنف

الأسري (الوقاية والحماية) الذي يُعد خطوة أساسية نحو تعزيز العدالة الاجتماعية. وتُبرز هذه الجهود أهمية ما تؤكد عليه الأجندة الحضرية الجديدة بشأن بناء مدن أكثر أماناً وشمولاً من خلال توفير بيئات حضرية تراعي حقوق الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء والأطفال.

- **الحد من التوترات المتعلقة بالبيئة**: تواجه المدن والمجتمعات العراقية أحياناً توترات ناجمة عن النزاع حول الموارد المشتركة النادرة مثل مصادر المياه أو الأراضي ذات الغطاء النباتي. وفي الغالب، ترتبط هذه النزاعات بغياب وضوح الملكية القانونية أو ضعف الأطر التنظيمية لإدارة هذه الموارد. وتؤكد الأجندة الحضرية الجديدة أن إدارة الموارد الطبيعية بعدالة وشفافية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق مدن أكثر استدامة وإنصافاً.

قدّم العراق خلال السنوات الماضية مثالاً استثنائياً على الإصرار على اغتنام فرص التقدم والنمو رغم الأزمات الوجودية التي مرّ بها. فكل إنجاز تحقق في مسار التنمية كان يأتي في أعقاب أزمة تهدد استقراره، بدءاً من الاحتلال وما تبعه من تداعيات أمنية، مروراً بموجات الإرهاب، والأزمات المالية المتكررة، وقد أسهمت هذه الدوامة المتكررة من الأزمات في تآكل بعض المكتسبات التنموية التي حققها العراق، وجعلت التنمية المستدامة من بين أكثر القطاعات تأثراً وسلبية .

ان مواصلة المسار التنموي وضمان عدم تخلّف العراق عن الركب الأممي يتطلب مقاربة بديلة عمّا تم اعتماده خلال العقدين الماضيين، حيث وضعت الحكومات التنمية في هامش جداول أعمالها رغم تبنيها لخطاب سياسي يرفع شعارات داعمة لأهداف التنمية المستدامة. ومن منظور الأجندة الحضرية الجديدة، فإن بناء مدن أكثر استدامة وعدالة يستدعي الانتقال من الخطاب إلى التطبيق العملي عبر جملة من المسارات التكاملية:

- اعتماد أهداف التنمية المستدامة كإطار وطني ملزم، بحيث تتحول إلى منهاج عمل للوزارات والمحافظات، ويُعتمد نظام المؤشرات كأداة تقويمية لقياس نجاح المؤسسات في تلبية توقعات المواطنين.
- تأمين مصادر تمويل مستقلة لدعم الأهداف، ضمن خطة متكاملة يمكن أن تشارك فيها منظمات الأمم المتحدة، شريطة أن تُظهر الحكومة جدية في التنفيذ والالتزام.
- إجراء تقييمات دورية للأداء التنموي على مستوى الوزارات والمحافظات، بما يسمح برصد التقدم المحرز وتحديد الثغرات بشكل مبكر.
- تأسيس قاعدة بيانات وطنية شاملة تغطي الأهداف والغايات والمؤشرات على مستوى المحافظات، مما يسهّل التخطيط الحضري ويعزز مبدأ العدالة المكانية.
- إعداد خريطة وطنية للاستثمار المسؤول في أهداف التنمية المستدامة، تُوجّه الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات ذات الأولوية في التنمية الحضرية.

إن هذه المسارات، إذا ما جرى تبنيها بجدية، يمكن أن تشكّل نقطة انطلاق نحو تعزيز الحوكمة الحضرية المتكاملة، وضمان أن تكون مدن العراق أكثر قدرة على تحقيق طموحات الأجندة الحضرية الجديدة حتى عام 2030، عبر ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعدالة والإنصاف في توزيع الموارد والخدمات .

كما اظهرت نتائج التعداد الاخير لعام 2024 وجد ضعف في الاداء التنموي في الفقر في العراق وهذا التباين يُمكن أن يعزى إلى تأثير نوعية المؤشرات (معدل النشاط الاقتصادي، معدل البطالة وعمالة الأطفال) التي اعتمدت في القياس وعتبات الإنجاز المستندة إلى المتوسط الوطني (النشاط الاقتصادي) والمعيار العالمي (5% البطالة) وعدم وجود عمالة أطفال. ان هذا الضعف في الإنجاز التنموي بحاجة إلى وقفة ومراجعة تداخلاته لتفسيره ومواجهة أسبابه واقتراح الحلول له.

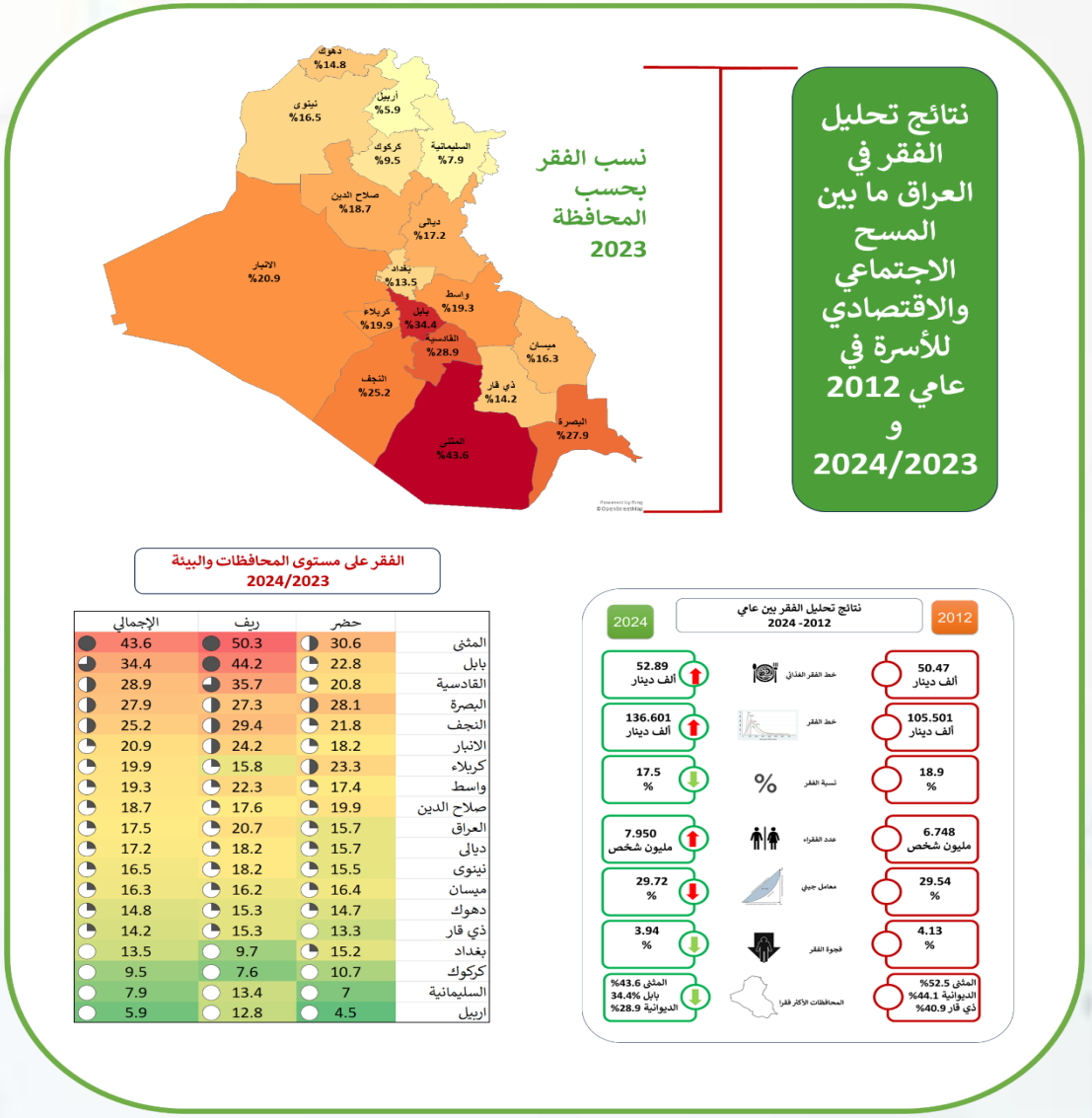

	الإجمالي	ريف	حضر
المثنى	43.6	50.3	30.6
بابل	34.4	44.2	22.8
القادسية	28.9	35.7	20.8
البصرة	27.9	27.3	28.1
النجف	25.2	29.4	21.8
الانبار	20.9	24.2	18.2
كربلاء	19.9	15.8	23.3
واسط	19.3	22.3	17.4
صلاح الدين	18.7	17.6	19.9
العراق	17.5	20.7	15.7
ديالى	17.2	18.2	15.7
نينوى	16.5	18.2	15.5
ميسان	16.3	16.2	16.4
دهوك	14.8	15.3	14.7
ذي قار	14.2	15.3	13.3
بغداد	13.5	9.7	15.2
كركوك	9.5	7.6	10.7
السليمانية	7.9	13.4	7
اربيل	5.9	12.8	4.5

شكل (2): نسب الفقر على مستوى المحافظة والبيئة

المصدر : التقرير الطوعي الثالث لأهداف التنمية المستدامة،2025

الإطار المرجعي والسياسات الدولية(Context & Alignment)

التنمية الحضرية

التنمية الحضرية المستدامة هي المقاربة الاستراتيجية المتكاملة التي تهدف الى تحسين نوعية الحياة الحضرية، سواء من الناحية العمرانية (التخطيط والتصميم الامثل للمدينة لتحقيق بيئة امنة) ومن الناحية الاقتصادية (ترقية الاقتصاد المحلي من اجل زيادة جاذبية المدينة) ومن الناحية الاجتماعية (تترجم بشكل طموحات الســـكان وظروفهم) ومن الناحية البيئيـــة (تقليص من الاثار السلبية للنشاطات البشرية على البيئة الطبيعية) اي انها تهدف الى خلق مدن مستدامة.

وتؤكد اجندة التنمية المستدامة على انتهاء الفقر والحفاظ على كوكب الارض وضمان رفاهية الافراد ويركز الهدف "11" على المجتمعات والمدن المستدامة.

الاجندة الحضرية الجديدة

نشأت الحاجة إلى الخطة الحضرية الجديدة بسبب التغييرات التي أحدثها التحضر على البيئة منذ القرن التاسع عشر. إن الخطة التي تم إعدادها من خلال مراعاة الفرص التي ستخلقها الإدارة الجيدة لهذه الآثار تكشف عن رؤية بعيدة المدى وتحدد الأولويات.

وتهدف إلى دعم أهداف التنمية المستدامة والمساهمة فيها من خلال رؤيها لوحظ مع الخطة الحضرية الجديدة وخاصة الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة وجود نقص خاصة فيما يخص المدن المستدامة ومساحات المعيشة. لذلك فهي تهدف إلى إدارة ومراقبة التحضر في جميع أنحاء العالم من خلال رسم إطار شامل لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاجندة الحضرية الجديدة

الوصول الى المدن المستدامة يتطلب :

- الاهتمام بالتخطيط الحضري.
- وجود انظمة مالية محلية.
- الخدمات الاساسية والبنى التحتية.

مكونات الاجندة الحضرية الجديدة

تتكون الخطة الحضرية الجديدة من ثلاث مراحل: الأبعاد الأساسية والتنفيذ والرصد وإعداد التقارير. يتم أيضًا فحص الأبعاد الرئيسية بشكل منفصل في إطار الاستدامة: الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والمكانية. يتم استخدام الخطة الحضرية الجديدة بأبعادها العالمية المختلفة لضمان استدامة التخطيط والتنمية الحضرية في المستقبل. تم تحديد أربعة أهداف للاستدامة الاجتماعية والثقافية: تمكين الفئات المهمشة وضمان المساواة بين الجنسين والتخطيط للمهاجرين ومجموعات الأقليات العرقية والأشخاص ذوي الإعاقة واتخاذ ترتيبات مراعية للعمر. وتماشياً مع هذه الأهداف تهدف إلى ضمان استفادة الجميع على قدم المساواة من الفرص التي توفرها المدن.

وبالتالي، ستصبح التنمية الحضرية مستدامة فيما يتعلق بالإندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر. أما بخصوص الاستدامة الاقتصادية فهي تعني اقتصادات حضرية مستدامة وشاملة للخطة الحضرية الجديدة، ويركز على خلق فرص عمل وظروف معيشية جيدة وضمان الإنتاجية والقدرة التنافسية. تهدف الاستدامة البيئية وهي أحد العناصر الثلاثة المهمة إلى ضمان استدامة المستوطنات على المدى الطويل من خلال ضمان التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثار تغير المناخ. تنص الخطة على أنه لهذا الغرض يحتاج قادة المدن وصناع القرار إلى إدارة فعالة لموارد الأراضي والموارد البيئية الأخرى. أخيرًا؛ الاستدامة المكانية وهو موضوع تم التطرق إليه حديثاً وركزت عليه الخطة الحضرية الجديدة، حيث يدور حول نظرية الوضع المكاني للمدينة يطور قوتها لزيادة القيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية ومستوى الرفاهية للمدينة. كما يركز على المساواة المكانية والكثافة الحضرية.

مبادرات العراق بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة (UN-Habitat) ودورها في دعم السياسات الوطنية

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) في العراق بدأ نشاطه منذ أوائل الألفية، وتوسّع بشكل ملحوظ بعد عام 2014 نتيجة النزاعات وما نتج عنها من دمار ونزوح.
- يعمل البرنامج على إعادة إعمار المدن المتضررة (الموصل، الأنبار، صلاح الدين) من خلال إعادة تأهيل الأحياء السكنية المتضررة، وبناء وحدات جديدة تستجيب للمعايير الإنسانية والبيئية.
- يقدّم دعماً فنياً في إعداد السياسة الوطنية لمختلف القطاعات عبر خبراء التخطيط الحضري والإسكان.
- يساعد في وضع خارطة طريق لإدماج المستوطنات غير الرسمية ضمن النسيج الحضري، من خلال تطوير تشريعات وبدائل تمويلية للفئات الهشة.
- يوفر أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات المكانية التي تدعم وزارة التخطيط والبلديات في رصد التحضر وإدارة الأراضي.

مبادرات الإسكان والتنمية الحضرية

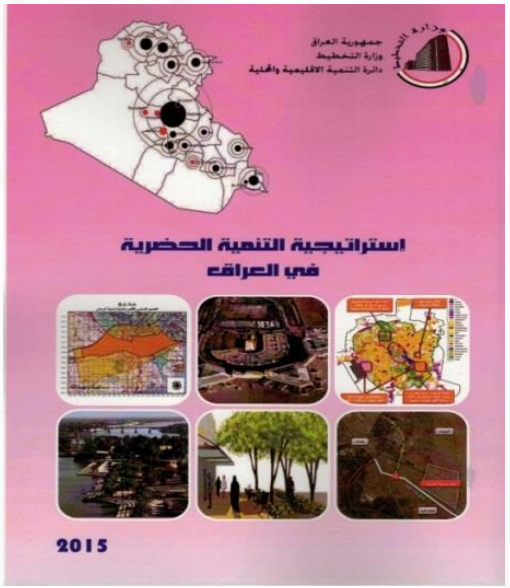

1- استراتيجية التنمية الحضرية في العراق لتشخيص واقع المدن والمشاكل التي تعاني منها نتيجة التركز السكاني في المدن الرئيسية واقتراح عدة بدائل لإعادة توزيع السكان والتوازن بين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في العام 2015.
2- السياسة الوطنية للإسكان: ثمرة تعاون بين الحكومة العراقية وUN-Habitat، تركّز على الإسكان الميسّر، التمويل المختلط، واستخدام الأراضي بكفاءة.
3- خطة إعادة تأهيل المستوطنات غير الرسمية: مبادرة تدعمها الأمم المتحدة لمعالجة واقع الأحياء العشوائية عبر حلول قانونية وتخطيطية.
4- سياسة التنمية الحضرية للمدن العراقية .
5- مشروعات نموذجية مثل مشروع "بسماية" أو إعادة الإعمار في الموصل، التي تعكس آليات الربط بين السكن والنقل والخدمات.
6- برامج تدريبية لبناء قدرات الحكومات المحلية في إدارة التخطيط الحضري وتطبيق معايير الأجندة الحضرية الجديدة
7- استراتيجية الحضرية المحلية في محافظات العراق استنادا الى المادة (3) ثامنا من قانون الوزارة رقم 19 لسنة 2009 "دعم التنمية المحلية وجهود المحافظات في ميدان التنمية بما يؤهلها لتولي مسؤولية التخطيط والتنفيذ لمشاريعها ذات الطبيعة المحلية بكفاءة عالية ".من خلال مشروع التنمية الحضرية في العراق والذي استمر اكثر من عامين وبالتعاون مع برنامج تنمية المناطق المحلية (LADP) والممول من قبل الاتحاد الأوربي والذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat -) والسلطات على مستوى المحافظة حيث تم اطلاق وثائق المشروع الرئيسية بعد حوارات وورش متعددة جرت في العديد من مدن العراق ائ تم انجاز دراسات وتقارير تخطيطية على مستوى المحافظات والمدن في العام 2019.

يهدف الى خلق بدائل للتنمية والمدن المستدامة القادرة على مواجهة الظروف التي يمر بها البلد وتحقيقا للهدف 11 من اجندة التنمية المستدامة 2030 " جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة " وبما يتلائم مع الاجندة الحضرية الجديدة التي اكدت ان الوصول الى المدن المستدامة يتطلب الاهتمام بالتخطيط الحضري، ووجود انظمة مالية محلية، والخدمات الاساسية والبنى التحتية تم اعداد عدد من الدراسات والخطط وبالتعاون مع منظمة الهابيتات .

اعتماداً على تحديد البدائل التنموية للمدن القائمة حاليا والتي لم تعد قادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة للسكان وتلبية متطلباتهم، ويعتمد اختيار هذه البدائل على اساس الامكانات والمزايا التنموية التي تؤهلها الى ذلك تحقيقا للهدف 11 من التنمية المستدامة " جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة " وبما يتفق مع اهداف الاجندة الحضرية التي يتبناها العالم هذا اليوم، ويساهم في حلق تنمية مكانية متوازن لجميع المدن في المحافظات. وهذا الإطار وضع لخدمة المحافظات وتحقيق التنمية الحضرية فيها، وقد اعد بالتنسيق مع الهابيتات ومعهد التنمية الحضرية في بوستن -امريكا بمشاركة دائرة التنمية الاقليمية والمحلية وملاكات مديريــات التخطيط.

وقد أنجزت العديد من الدراسات من خلال هذا المشروع، وكالآتي:

1. الاطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق
2. خطة الحفاظ والتنمية للأحياء التاريخية في البصرة القديمة.
3. جرد عقارات الدولة – ميسان.
4. خطة النقل لمحافظة ميسان.
5. خطة النقل لمحافظة كربلاء.
6. خطة النقل لمحافظة بابل.
7. تمويل البلديات وتحسين تنفيذ الميزانية في القطاعات الحضرية لمجموعة بلديات هي (بلدية البصرة – محافظة البصرة، بلدية علي الغربي – محافظة ميسان، بلدية الرميثة – محافظة المثنى، بلدية الشامية – ديوانية).
8. جرد عقارات الدولة – النجف الاشرف.
9. استحداث برنامج تخصصي جديد في مجال التخطيط الحضري في كلية التخطيط العمراني بجامعة الكوفة.
10. خطة إعادة التأهيل الحضري والتنمية المكانية لمدينة الرمادي.

ان الهدف الشامل من هذه التقارير الحضرية هو المساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية الحضرية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال تقوية أنظمتها الحكومية وتحسين القدرة على تخطيط وتنفيذ الميزانية على الصعيد المحلي وتقديم مساهمة ملموسة في تلبية الاحتياجات الاستراتيجية بالمجالات المشار لها اعلاه ، واقتراح البرامج الاستثمارية والقوانين الخاصة بالخطط الحضرية من المحافظات والمدن الحضرية كافة .

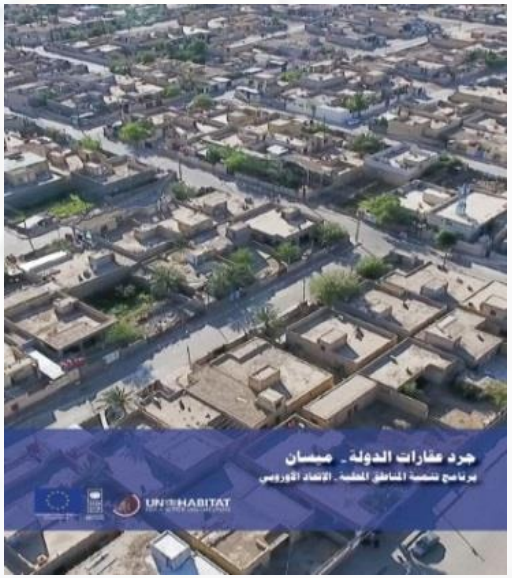

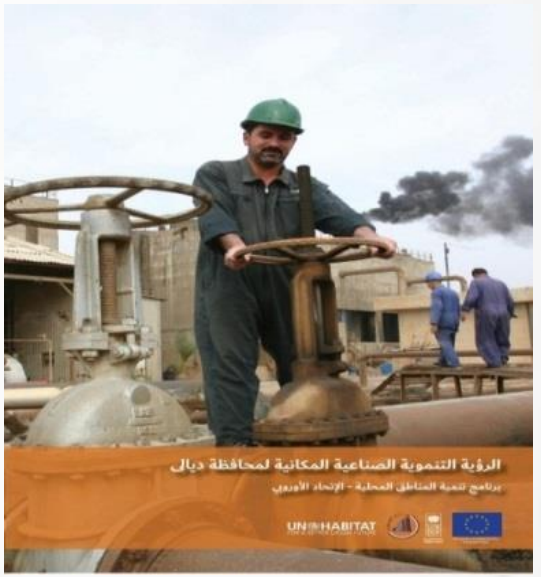

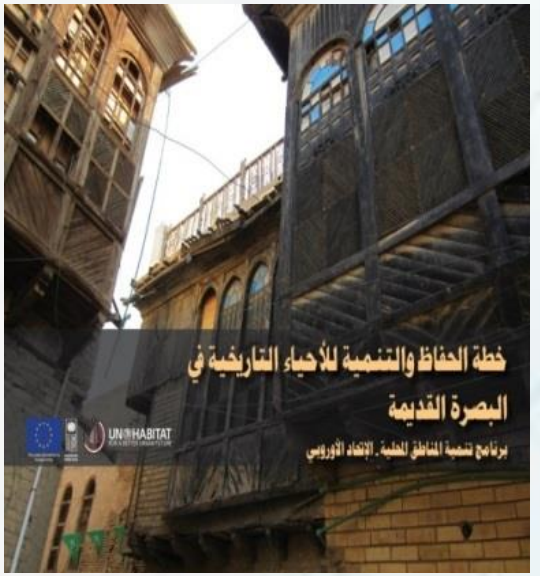

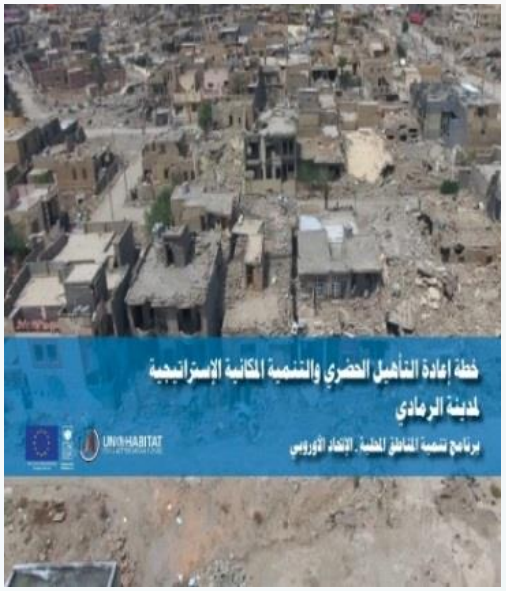

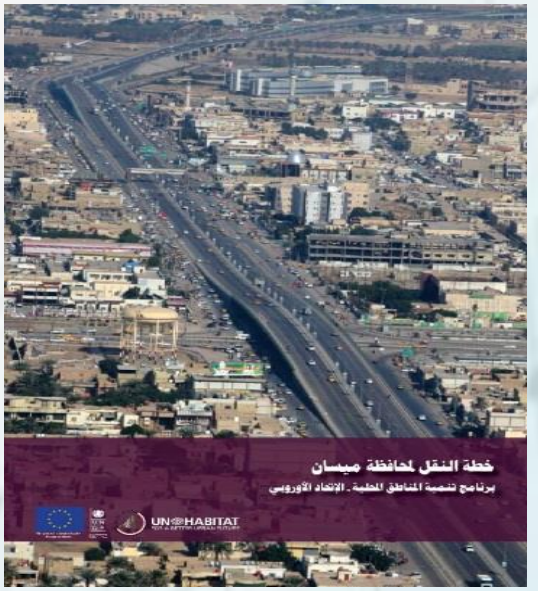

صور (1) من الخطط والاستراتيجيات التنموية المنجزة

التنمية الحضرية في العراق

مؤشرات التنمية الحضرية في العراق

- التركز المكاني للسكان والانشطة ، والذي يتمثل في محافظات معينة اي هناك ترابط واضح ين تركز الاستثمارات ومراكز جذب السكان وحجم الهجرة المتجهة الى هذه المراكز . هذه السياسة التي تبنتها الدولة في السنوات السابقة انعكست على تغيرات كبيرة في نمط توزيع السكان مكانيا ، اذ ان مراكز جذب السكان هي نفسها مراكز النمو والتطور نتيجة العلاقة الطردية بين التنمية الاقتصادية ومستوى التحضر ، مما نتج عن ذلك جملة من المشاكل التنموية منها :
  - ارتفاع كلف تقديم الخدمات .
  - صعوبة توفير الاراضي اللازمة للإسكان .
  - تركز نسبة عالية من السكان في العاصمة بغداد .
  - هيمنة المدن الكبرى لازالت هي البارزة في العراق .

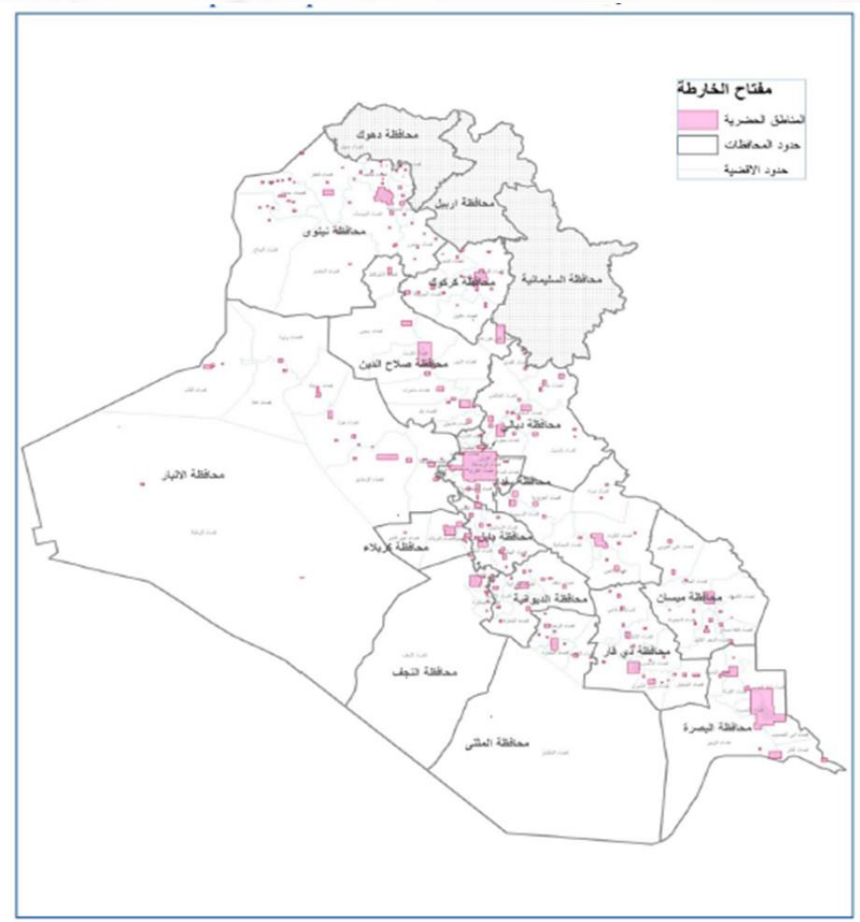

شكل (3) المناطق الحضرية في العراق

المصدر : دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، قسم التخطيط المحلي ،2025

الثنائية الاقليمية

اهم خصائص التنمية المكانية في العراق هي ظاهرة ثنائية التنمية، اي اختلال التوازن المكاني للنمو ووجود هوة تفصل بين المستقرات الحضرية والريفية وحتى بين المستقرات الحضرية نفسها . يعود ذلك الخطط القومية السابقة التي كانت توجه الاستثمارات الى التجمعات السكانية الكبيرة (مناطق الوفورات الخارجية) وليس للمكان ، حتى وان كان فيه امكانات للنمو مما ادى الى ترسيخ ظاهرة ثنائية التنمية وتفاقم الاستقطاب المكاني للبلاد.

في السنوات الاخيرة اكدت الخطط الاستراتيجية الوطنية والمحلية على التوازن المكاني للتنمية واصبح توزيع التخصيصات المالية للمشاريع التنموية يعتمد الاهمية النسبية للسكان وعلى مدى سنوات اعتمدت نسبة الحرمان ، وبدأت تظهر مناطق تنموية ومدن جديدة والتي تعرض قسم منها الى العمليات الارهابية في العراق وهي بحاجة الى اعادة اعمارها .

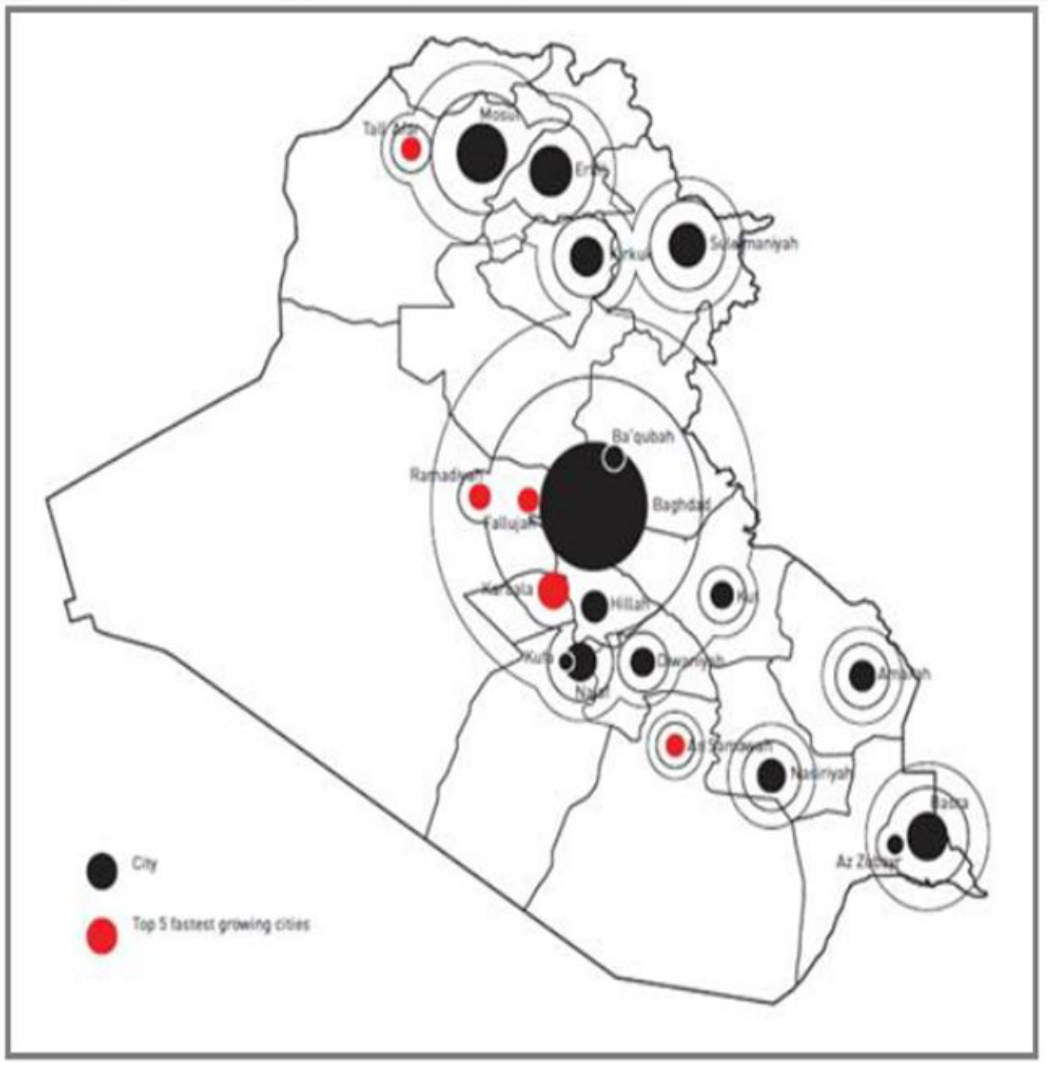

شكل (4) مواقع المدن الكبرى و الاسرع

المصدر : دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، قسم التخطيط المحلي ،2025

الهيكل الحضري في العراق

اولا : السكان وظاهرة التمركز المكاني

يشكل نسبة السكان الحضر في العراق (70.2%) حسب تعداد السكاني لعام 2024، حيث بلغ عدد السكان الحضر (32,375,012) نسمة من مجموع سكان العراق (46,118) مليون نسمة .

وان نموذج الهيكل الحضري في العراق يبين استمرار مدينة بغداد كمدينة مهيمنة على بقية المدن الاخرى حتى في عام 2024 وهناك انخفاض في حجم المدينة الثانية وما بعدها عند مقارنتها مع النسب حسب قاعدة (زيف) حيث نجد ان مدينة البصرة بلغت نسبتها الحقيقية (33.2%) وهذا خلاف قاعدة زيف بان تكون المدينة الثانية هي نصف سكان المدينة الأولى بغداد اي بنسبة (50%) وهذا ناتج بطبيعة الحال في النمو السكاني المتزايد لمدينة بغداد بدرجة كبيرة على حساب نمو المدن الأخرى وخاصة المدن المتوسطة الحجم ، كما شكلت المدينة الثالثة نينوى نسبة (8،31%) وهي نسبة مقاربة إلى النسبة حسب قاعدة زيف والتي تفترض أن تشكل نسبة (33%) من حجم سكان المدينة الأولى بغداد ، لذا يتضح ان المدينة الثانية البصرة كونت انحدارا شديدا واختلافا في النظام الحضري في حين يمكن ان يكون الانحدار تدريجيا إلى حد ما في المدينة الثالثة نينوى وما بعدها ولكنها بنفس الوقت تقترب من قاعدة زيف السالفة الذكر والتي تدعو للحصول على نظام حضري متكامل .

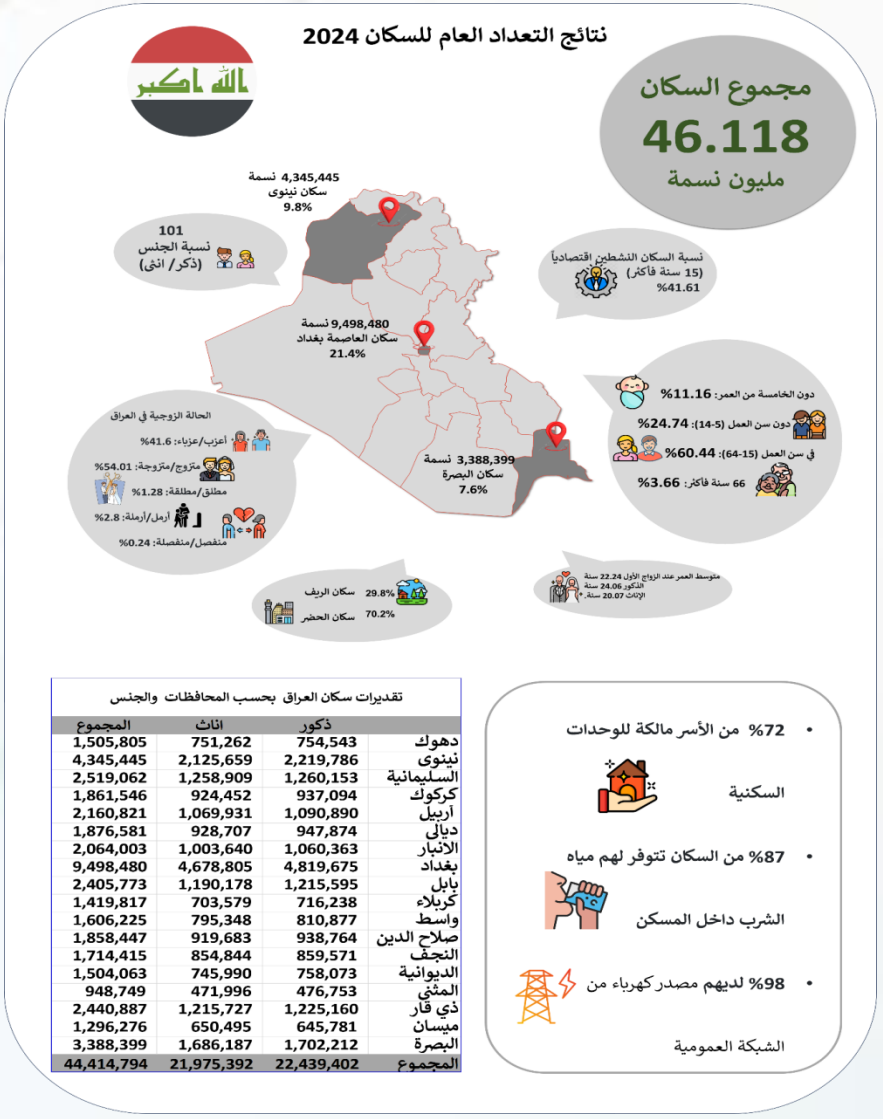

تقديرات سكان العراق بحسب المحافظات والجنس

	ذكور	اناث	المجموع
دهوك	754,543	751,262	1,505,805
نينوى	2,219,786	2,125,659	4,345,445
السليمانية	1,260,153	1,258,909	2,519,062
كركوك	937,094	924,452	1,861,546
أربيل	1,090,890	1,069,931	2,160,821
ديالى	947,874	928,707	1,876,581
الانبار	1,060,363	1,003,640	2,064,003
بغداد	4,819,675	4,678,805	9,498,480
بابل	1,215,595	1,190,178	2,405,773
كربلاء	716,238	703,579	1,419,817
واسط	810,877	795,348	1,606,225
صلاح الدين	938,764	919,683	1,858,447
النجف	859,571	854,844	1,714,415
الديوانية	758,073	745,990	1,504,063
المثنى	476,753	471,996	948,749
ذي قار	1,225,160	1,215,727	2,440,887
ميسان	645,781	650,495	1,296,276
البصرة	1,702,212	1,686,187	3,388,399
المجموع	22,439,402	21,975,392	44,414,794

شكل (5) نتائج التعداد السكاني العام للعراق لعام 2024

المصدر : التقرير الطوعي الثاني ، 2025

جدول (1) سكان المدن الحضرية حسب قاعدة زيف لعام 2024

الرتبة	المحافظة	سكان المدن الحضرية	عدد السكان في المدن الحضرية حسب قاعدة زيف	النسبة الحقيقية للسكان % لعام 2024	نسبة السكان في المدن الحضرية حسب قاعدة زيف
1	بغداد	8283447	8283447	100	100
2	البصرة	2751877	4141724	33.2	50.0
3	نينوى	2635141	2761149	31.8	33.3
4	ذي قار	1566706	2070862	18.9	25.0
5	كركوك	1376000	1656689	16.6	20.0
6	النجف	1224375	1380575	14.8	16.7
7	بابل	1161372	1183350	14.0	14.3
8	الانبار	1032334	1035431	12.5	12.5
9	واسط	966704	920383	11.7	11.1
10	ميسان	957466	828345	11.6	10.0
11	كربلاء	949319	753041	11.5	9.1
12	ديالى	938452	690287	11.3	8.3
13	القادسية	861623	637188	10.4	7.7
14	صلاح الدين	838032	591675	10.1	7.1
15	المثنى	440650	552230	5.3	6.7

المصدر : دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، قسم التخطيط المحلي، 2025

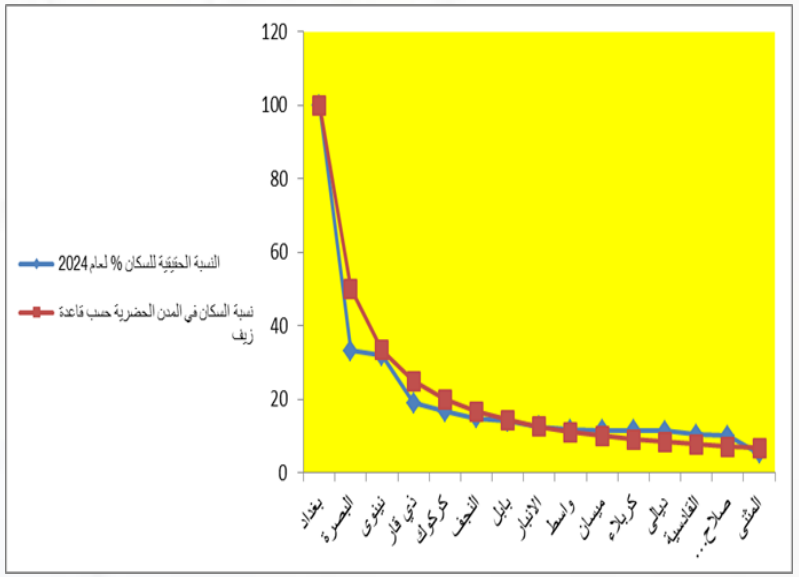

شكل (6) ترتيب المراكز الحضرية حسب قاعدة زييف

التحليل العام للأوضاع الراهنة للمدن الحضرية

يشهد العراق نموًا سكانيًا سريعًا، مثل العديد من البلدان الأخرى، وتوسعًا حضريًا لافتاً. يبلغ عدد سكان البلاد 46.118 مليون نسمة، ويصل معدل نموه السكاني إلى 2.4%. فيما يعد العراق واحداً من أسرع البلدان تحضرًا في العالم، بلغت نسبة سكان الحضر حوالي 70.2% مقابل 29.8% للريف بحسب نتائج التعداد السكاني لعام 2024. ولهذا النمو السكاني السريع آثار كبيرة على الطلب على الأراضي واكتظاظ السكن وشحة المياه والصحة والتعليم والوظائف والخدمات الحضرية، فضلاً عن آثاره البيئية.

يتركز معظم النمو السكاني في المدن الرئيسة مثل بغداد والبصرة والموصل. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكان العراق بحلول عام 2030 إلـ 50 مليون نسمة، وهذه الزيادات في المناطق

الحضرية هي التي تجعل الهدف 11 مهمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فيما ظلت بغداد تحتل اعلى نسب التجمعات بالنسبة للعدد الكلي وبنسبة 27% تليها محافظة البصرة 18.4%[1]. لقد رافق النمو الحضري السريع ظهور عدد التجمعات العشوائية في محافظات العراق كافة ارتفعت فيها نسبة سكان الأحياء الفقيرة وظلت بغداد المركز الحضري الرئيس، مع استمرار نمو المناطق الحضرية الاخرى بخطىً سريعة، وهو ما يترك آثار اقتصادية واجتماعية على السكان الحضر.

ويهدف الهدف الحادي عشر(جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) تهدف هذه الخطوة لعرض الملامح الرئيسية للأطر الدولية وكذا مؤشرات الهدف رقم (11) واللتان تسهمان في فهم و بلورة منظور حالة العراق من خلال عرض المؤشرات المنتقاة لكل غاية من غايات الهدف والتي تتناسب مع مستوى المدينة التنموي.

يعد السكن أحد السلع الاساسية التي تتحمل الحكومات مسؤولية ضمان توفيرها، لما لها من آثار وعلاقات بنواحي أخرى من مناحي الحياة لذا فإن سياسة الاسكان لا تقتصر فقط على ضمان سقف يؤوي إليه كل إنسان بل تتضمن أن يكون سكنا لائقا وملائما لشرائح المجتمع كافة ووفق الغايات الاتية.

تركّز هذه الغاية على تحسين وتطوير البيئة العمرانية و رفع مستويات جودة الحياة وخاصة في الأحياء الفقيرة بالإضافة إلى ضرورة توفير المسكن والخدمات الأساسية الملائمة للجميع وبتكلفة تتماشى مع قدراتهم المالية

[1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2024-2028، ص175.

أ- تمكين المواطن من الحصول على مسكن ملائم

رسم صورة تعكس الوضع الراهن لقطاع الإسكان بالمدينة ومدى قدرة المواطن على الحصول على مسكن ملائم بالإضافة الى التعرف على جودة وكفاءة المرافق والبنية التحتية تعكس حالة العمران عمومًا والإسكان خاصة مظهر من مظاهر الازدهار الاقتصادي النسبي للبلد وفق المؤشرات الاتية .

1- الوحدات السكنية .

طبقاً لنتائج الحصر والترقيم لتعداد عام 2024 فأن المساكن في العراق بلغ عددها (8,037,221) مسكناً موزعة كما يأتي:

بلغ عدد المساكن حسب الحصر في العراق (8,037,221) مسكناً ([2]) .

- نسبة الدور (92.1%)
- نسبة الشقق (6.6%)
- نسبة الدور الطينية (0.4%)
- الانواع الاخرى (0.9%) تتمثل (دور الاستراحة، كرفانات، بيت شعر، او خيمة، صريفة او كوخ).

بينما بلغ عدد الاسر في العراق (7898588) أسرة وبالرغم من عدم وجود مشكلة في عدد المساكن الا انها المشكلة تكمن في نوع السكن وظروف المسكن وتوفير الخدمات وارتفاع معدل الاكتظاظ الاسري في المساكن مما يتطلب توفير سكن لائق مناسب من حيث مساحة المسكن والخدمات ونوع المسكن .

2- حيازة المسكن

بلغ مؤشر حيازة المسكن في العراق لعام 2024 نحو (72.14%) ملك للأفراد و(22.76%) مؤجرة، وتركزت المساكن المملوكة للأفراد في محافظات (المثنى، القادسية، واسط، ذي قار، البصرة)، اما المساكن المؤجرة فقد تركزت في محافظات (بغداد، كركو، ديالى، النجف، كربلاء).

[2] هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، النتائج الاولية للتعداد العام للسكان، 2025 .

جدول (2) الحيازات لسكنية ونوع المسكن لعام 2024

المؤشر	الوصف	%
حيازة السكن	ملك او مع الوالدين	%72.14
	ايجار خاص	%19.41
	ايجار حكومي	%2.12
	سكن مجاني	%6.33
نوع المسكن	دار	%91.57
	شقة	%7.08
	بيت طين	%0.70
	انواع اخرى	%0.65

المصدر : هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية 2025.

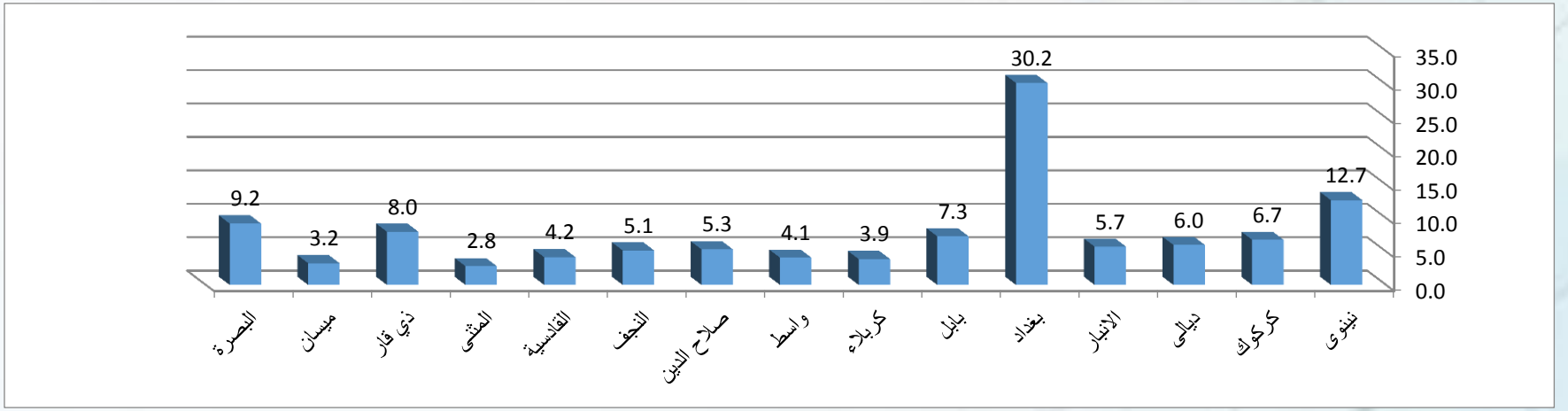

شكل (7) مؤشرات العجز السكني لعام 2023

المصدر : تقرير فجوات التنمية المكانية لعام 2025

ب- رفع جودة وكفاءة المرافق العامة والبنية التحتية بالمدينة

1- جودة وكفاءة مياه الشرب

بالرغم من الازمة الموارد المائية والتغيرات المناخية فأن المياه الشرب يعتمد بشكل كامل تقريبًا على المياه السطحية لنهري دجلة والفرات فإن معدلات الاستهلاك المرتفعة .

حيث يعبر عن نوعية حياة متميزة انه في نفس الوقت يتحرك اتجاهه نحو الاستهلاك الغير المستدام للمياه بما يتعارض مع أهداف التنمية المستقبلية نلاحظ الاتي :

جدول (3) مؤشرات مصادر الماء للاستخدامات المنزلية

المؤشر	الوصف	%
مصدر الماء الرئيس للاستخدام المنزلي	اسالة ماء داخل المسكن	%86.82
	مصادر اخرى	%13.18
مصادر ماء الشرب	اسالة ماء داخل المسكن	%65.67
	محطات تصفية ماء RO	%16.91
	ماء معبأة	%9.81
	مصادر اخرى	%7.61

المصدر : هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية 2025.

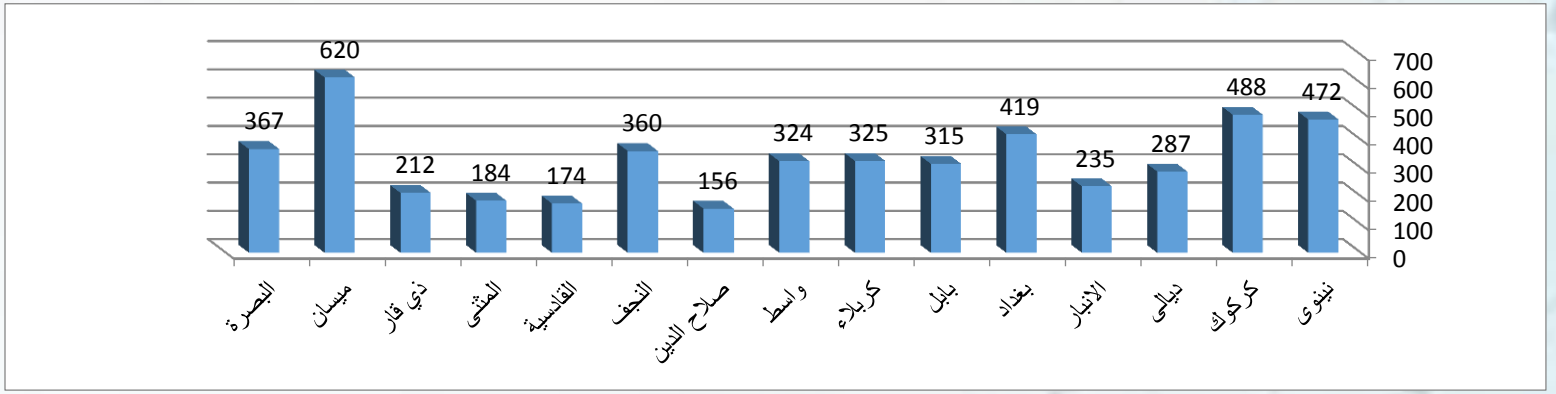

شكل (8) مؤشرات متوسط نصيب من خدمة ماء الشرب (لتر/ فرد/يوم)

المصدر : تقرير فجوات التنمية المكانية لعام 2025 .

1- جودة وكفاءة خدمات الصرف الصحي

يتمتع حوالي (49.45 %) من سكان المناطق الحضرية بخدمات الصرف الصحي لشبكات المجاري العمومية وكما في شكل () مؤشرات خدمات الصرف الصحي .

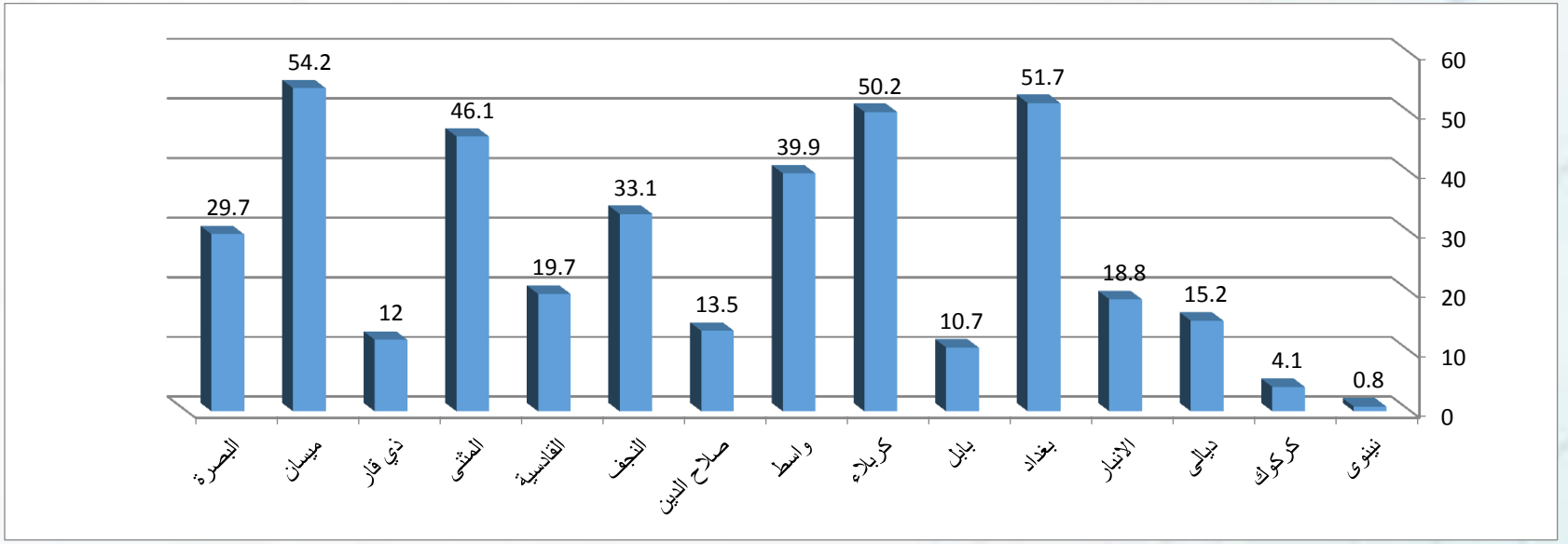

شكل(9) النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري ومرتبطة بمحطات ووحدات المعالجة لعام 2022

2- خدمات تجهيز الكهرباء

بلغت خدمات تجهيز الكهرباء في العراق (52.2 %) وتباينت هذه النسبة بين المحافظات . وكما في شكل () نسبة فجوة تجهيز الطاقة الكهربائية

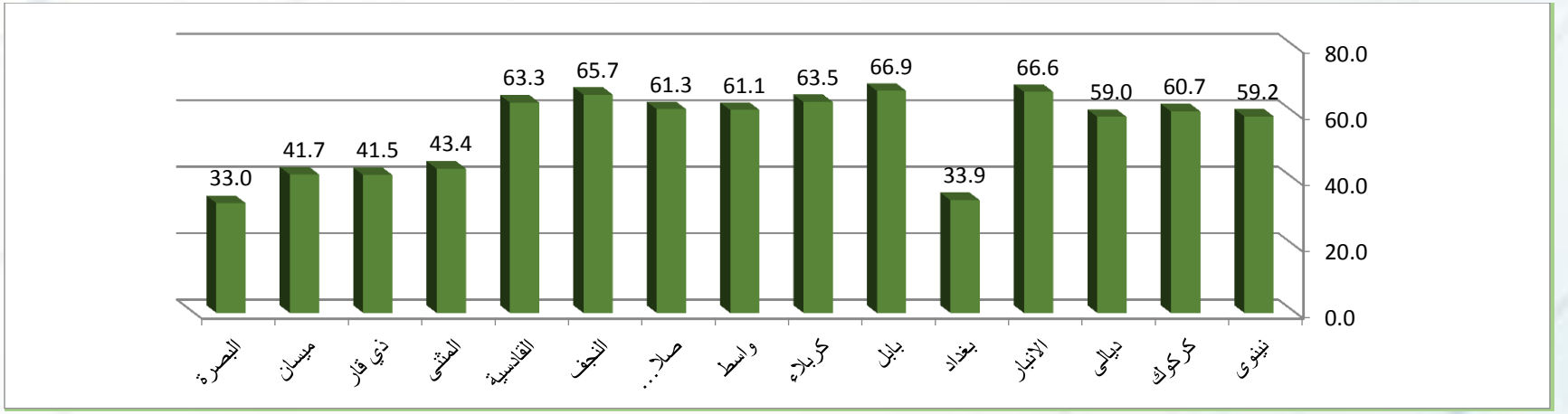

شكل (10) مؤشرات الفجوة المكانية لنسبة خدمة تجهيز الطاقة الكهربائية لعام 2022

المصدر : فجوة التنمية المكانية لعام 2024 .

ثانيا : استراتيجيات التنمية الحضرية

تسعى استراتيجية التنمية الحضرية في العراق وفق الاجندة الحضرية إلى توفير إطار شامل يضمن تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة، مع مراعاة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المدن العراقية. وتتمحور الاستراتيجية حول عدد من المحاور الرئيسية التي تعمل على تعزيز القدرة الاستيعابية للمدن، وتحسين جودة الحياة للسكان، ودعم الاستدامة البيئية والاقتصادية.

تناولت استراتيجية إعادة إعمار المناطق المتأثرة بالنزاعات، حيث تولي الحكومة اهتماماً خاصاً بإعادة بناء الهياكل الحضرية والبنية التحتية المتضررة، بالتعاون مع منظمات دولية وبرامج التنمية، بهدف استعادة الاستقرار الاجتماعي وتحفيز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق.

وكذلك ركزت على التخطيط الحضري المستدام، من خلال تحقيق تنمية مكانية متكاملة تشمل الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الحرص على التوازن بين التوسع الحضري وحماية البيئة، وتحسين مستوى الخدمات العامة وتوفير بيئة صحية وآمنة للمواطنين.

وما يخص التنمية الإقليمية والمحلية، إذ تعمل وزارة التخطيط على وضع استراتيجيات تنموية لكل محافظة، بما يشمل تطوير قاعدة بيانات شاملة عن الاحتياجات التنموية، وتنظيم النمو السكاني والمدني في المدن، وضمان توزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين المناطق المختلفة.

من خلال هذه المحاور، تهدف استراتيجية التنمية الحضرية إلى بناء نظام حضري متكامل، يحقق الاستدامة، ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين في جميع المدن العراقية.

- يتطلب إعداد استراتيجيات فعالة للتنمية المكانية استراتيجيات متداخلة على المستوى الوطني وعلى صعيد المحافظات الفردية ايضا. فبينما توفر الاستراتيجية الحضرية الوطنية الإطار المكاني والوظيفي الذي يجعل من اقتصاد العراق مندمجاً ومتكاملاً مع جيرانه، فإن خطط المجموعات توفر إطاراً لتطورها الفردي وعلاقتها الاقتصادية والوظيفية مع المحافظات المجاورة.

الادارة الحضرية وتنظيم المدن

تعاني المدن العراقية اجمالا من ظاهرة ضعف الادارة الحضرية وعدم مواكبتها للمستجدات الحديثة في ادارة المدينة وخاصة فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة وتنفيذ المخططات الاساسية ، حيث ما زال تنفيذ المخططات الاساسية للمدن دون مستوى الطموح لما يعترضه من مشاكل تتعلق بسرعة نمو بعض المدن وعدم امكانية السيطرة عليها، وخاصة فيما يتعلق بسياسة توزيع الاراضي التي لا تخضع الى معايير تخطيطية مما ينعكس على كفاءة تخصيص الاراضي وعدم التوافق مع الاستعمالات الاخرى وخاصة المناطق المفتوحة والخضراء.

في معظم المدن العراقية مازالت مشاكل البنى التحتية الاساسية حيث يتم توزيع الاراضي دون خدمات البنى الارتكازية مما يضع الادارة الحضرية للمدينة في موقف تراكم الاخفاقات نتيجة لعدم القدرة على مواكبة توفير هذه الخدمات مع تخصيص الاراضي للأغراض السكنية، لذلك تظهر الكثير من المناطق السكنية في فترات زمنية متلاحقة لا تتوفر فيها أدنى المستلزمات من خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي ..... الخ.

يعدّ قانون البلديات رقم 165 لسنة 1964 الإطار التشريعي الرئيس لتنظيم عمل البلديات في العراق، إذ منحها صلاحيات إدارة الخدمات العامة وتنظيم استعمالات الأراضي داخل حدود المدن. غير أنّ هذه الصلاحيات بقيت مقيدة بالطابع المركزي للدولة، حيث ظلت القرارات التخطيطية الكبرى بيد الوزارات المعنية، مما حدّ من قدرة البلديات على ضبط التوسع العمراني العشوائي أو إدارة التنمية الحضرية بصورة فاعلة، خاصة في ظل ضعف مواردها المالية والإدارية. وفي المقابل، جاء قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته لتعزيز اللامركزية، إذ نقل العديد من الصلاحيات التنفيذية والإشرافية إلى الحكومات المحلية، بما في ذلك الإشراف على الدوائر الخدمية والبلديات .

التوسع الحضري للمدن القائمة

التوسع الحضري للمدن القائمة في المدن الحضرية من أولويات التنمية المستقبلية ومواكبة التغيرات الحاصلة في المدن وتوفير بيئة عمرانية صحية مناسبة لتوفير اسس العيش كريمة فيها , من خلال وضع الخطط وتحديد الاتجاهات للتوسع مستقبلية لمدن واعداد التصاميم التي تتناسب مع واقع المدن ومكانتها التاريخية والإدارية والاقتصادية , وهدف التوسعات لحل مشكلة التمركز السكاني في وسط المدينة والتجاوز على استعمالات الأرض الحضرية فيها نتيجة للتوسع العشوائي , ولتخفيف الضغط على الخدمات والبنى التحتية في هذه المدن ومن امثلتها العديد من المدن .

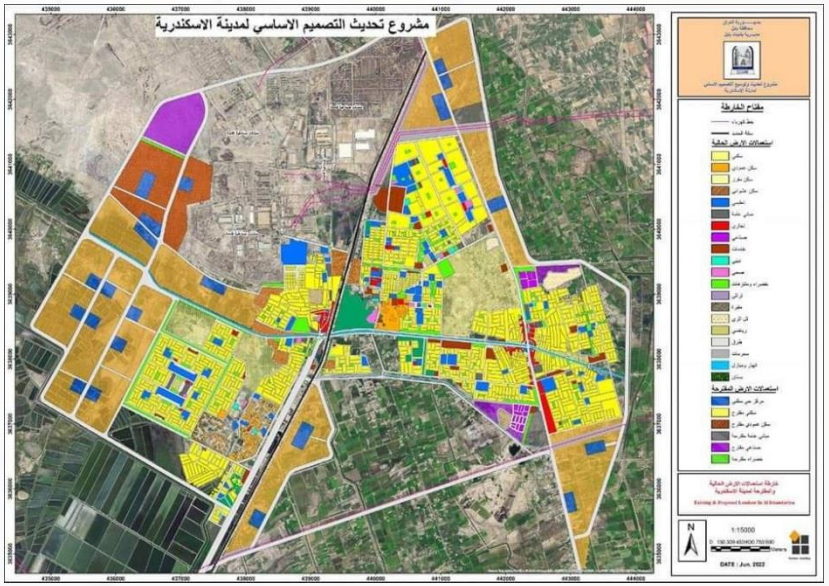

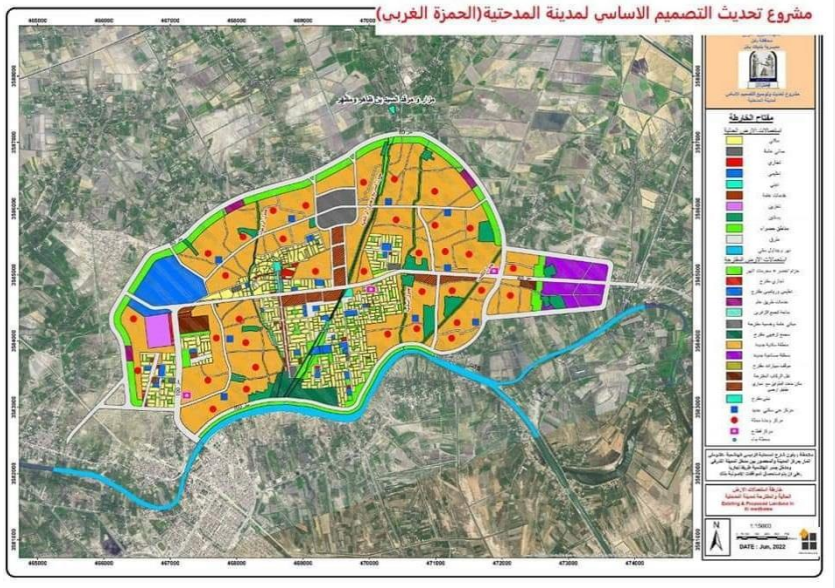

المصدر : دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط بابل ،2025

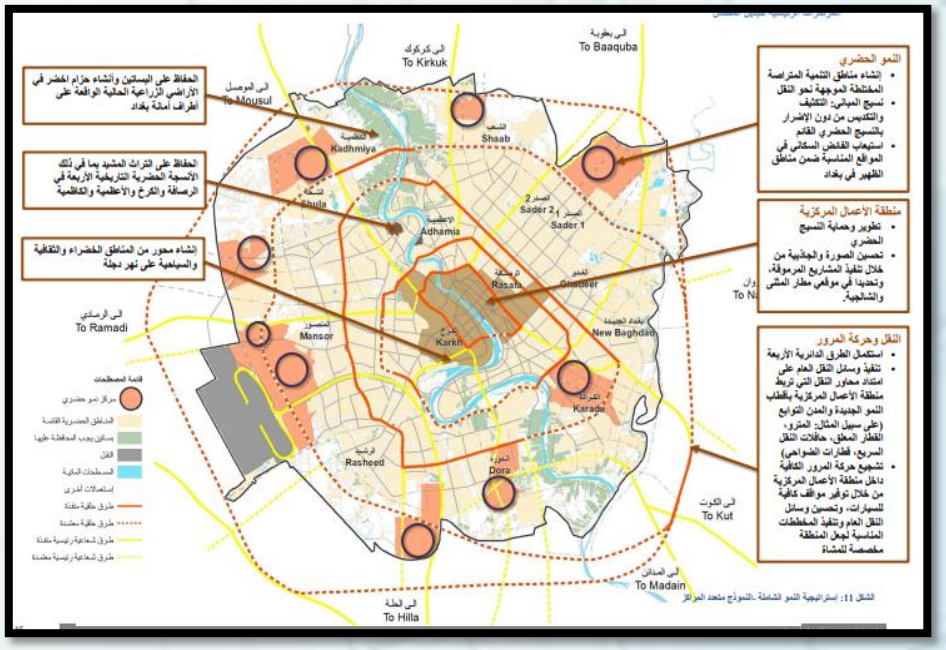

شكل (11) توجهات التنمية الحضرية ضمن المخطط الاساس المحدث للعاصمة بغداد

المصدر : وزارة الاسكان والاعمار ، التقرير النهائي لتحديث المخطط الاساس بغداد .

العشوائيات في المناطق الحضرية

تتمثل العشـــوائيات بتجاوز افراد او مجموعات على ممتلكات عامة أو خاصة واتخاذها مناطق ســـكنية ، والتي تظهر فيها العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

ظهرت المشكلة في العراق منذ فترات سابقة الا انها تفاقمت بعد عام 2003 ، ورغم القوانين والاجراءات العديدة ما تزال المشكلة قائمة الى يومنا هذا وتعاني منها العديد من المدن .

وتشير البيانات بان عدد التجمعات العشوائية في العراق بلغ (3716) تجمع وعدد المساكن العشوائية (524944) مسكن لعام 2017 ، في حين بلغ عدد المساكن العشوائية (624864) نسمة لعام 2022. أكبر عدد للمساكن العشوائية في محافظة بغداد تليها محافظة البصرة ، وكما في خريطة (1) .

خريطة (1) السكن العشوائية في العراق لعام 2022

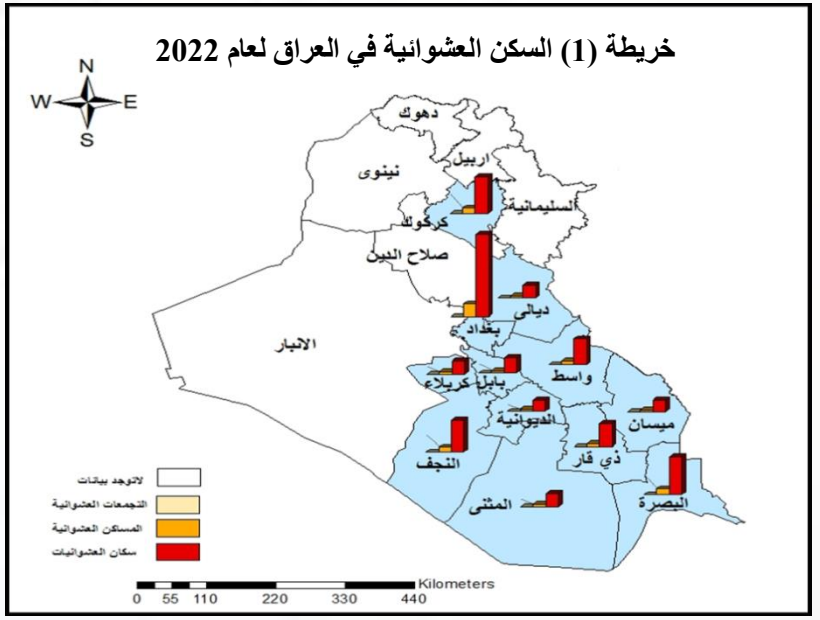

لتحقيق التنمية الحضرية وايجاد الحلول للمشاكل التي تعاني منها المدن في العراق يتم تحديث الدراسات والاستراتيجيات الوطنية واعداد استراتيجيات حضرية محلية تهدف الى خلق بدائل للتنمية ومدن مستدامة قادرة على مواجهة الظروف التي يمر بها البلد وبما يتلاءم مع الاجندة الحضرية الجديدة ، ويتم الاستفادة من التجارب والاستعانة بالخبرات الدولية للمنظمات ومنها منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الهابيتايت وذلك لغرض اعداد اطار عمل حضري اقليمي تستند عليه المحافظات المتجاورة والمتشابهة في خصائصها في تحديد البدائل التنموية (مدن المستقبل) لاستيعاب العدد المتزايد من السكان وخلق فرص العمل لتحسين المستوى المعاشي للسكان بالاعتماد على الامكانات التنموية المتوفرة ومحاور النقل وايجاد اقطاب وعقد او مراكز تنموية ، ويكون تحديد هذا الاطار على شكل فئات للمحافظات . بدأ العمل بالمحافظات الجنوبية (ميسان ، البصرة ، ذي قار ، المثنى) وبعدها مدن الزائرين (كربلاء والنجف) واخرها المحافظات الوسطى للعراق (بابل ، واسط ، الديوانية) . واعداد الاطار الحضري الاقليمي التنموي من خلال مشاركة الملاكات المحلية لمحافظات العراق . تستند هذه الاستراتيجيات على الاساس الاقتصادي ومحاور النقل وتعتمد المؤشرات التنموية المركبة (والتي تضم بداخلها عددا من المؤشرات) .

أحياء وتفعيل المستقرات الحضرية للشريط الحدودي

يشكل الشريط الحدودي في العراق مناطق جغرافية ذات أهمية خاصة تتطلب خططاً حضرية مستدامة، تشمل تطوير البنية التحتية والخدمات وربط المستوطنات والمدن لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة

- تمثل الشريط الحدودي في العراق مناطق جغرافية تتطلب خططاً حضرية خاصة لتطوير المدن والقرى وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة، بما يضمن جودة الحياة للسكان وتعزيز التنمية المستدامة.
- تنتشر العديد من المستقرات والقرى ضمن الشريط الحدودي بأحجام مختلفة، وترتبط فيما بينها عبر شبكة من الموارد المائية والأراضي وخطوط النقل الرئيسية، بالإضافة إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية من الزراعية والصناعية والسياحية، ويجب توجيه الجهود لتنمية هذه المستقرات ضمن إطار حضري متكامل ومستدام.
- من الضروري وضع خطط حضرية ثابتة ومتكاملة للأشرطة الحدودية، لضمان تنمية متوازنة وتوفير الخدمات الأساسية لجميع السكان، مع تطوير البنية التحتية وربط المدن والمستقرات في شبكات حضرية فعالة.
- تحتوي بعض المدن الكبرى ضمن الشريط الحدودي، مثل البصرة، على أنشطة صناعية متنوعة توفر فرص عمل مختلفة، ومن المهم دمج هذه المدن في استراتيجيات التنمية الحضرية لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين الخدمات والبنية التحتية، وربط النشاط الصناعي بالتخطيط الحضري المستدام.
- تنمية المناطق الحدودية والارتقاء بالتنمية الحضرية ومن امثلتها ناحية الطيب والمدينة الاقتصادية .

خارطة (2) الشريط الحدودي الشرقي

المصدر: د. محمد محسن السيد ، دراسة تنمية المناطق الحدودية ، منشور على الفيس بوك، 2024.

المدن الجديدة

ان السياسة العامة الحالية تعمل بالتضامن مع موضوع توفير سكن ملائم لكل مواطن وهذا يتضح بأبرز القوانين والتشريعات والقرارات ولاسيما كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء بالعدد 3063/ 2218772 بتاريخ 2022/11/24 بتشكيل اللجنة الخاصة بوضع الية محددة للمصادقة على التصاميم الأساسية للمدن لانتهاء عمل مجالس المحافظات والمجالس المحلية. والبدء بالشروع بترويج معاملات استحداث البلديات في المدن الجديدة المقرة سابقاً يعد عنصر مهم في تفعيل هذه المدن

ان المتحقق في محور المدن الجديدة ضمن الخطة الوطنية السابقة (2018-2023) بلغ عدد المدن الجديدة المصادقة بنحو (20مدينة) وان المدن الغير مصادقة وهي ضمن مراحل الدراسة بنحو (16 مدينة) جداول (4)، و في ضوء الخطة السابقة اثبت خيار المدن الجديدة وتوسعات المدن فاعليته نظرياً في سد الفجوات السكنية او التقليل منها اذ سد ما يقارب بنحو 88.5% من العجز السكني في العراق بواقع مساهمة ما يقارب30% للمدن الجديدة ونحو 63% لتوسعات المدن وقد أوضح الجدول وجود محافظات سجلت فائض سكني نظرياً هي(الأنبار و بابل وكربلاء والنجف وذي قار وميسان والبصرة) الا ان الواقع الفعلي يوضح خلاف ذلك وكما وضحنا في التحديات عليه يجب ان تركز الخطة القادمة على مبدا الانتقال الى مرحلة التنفيذ للمدن الجديدة وجعلها واقع وحل لازمة السكن الحالية.

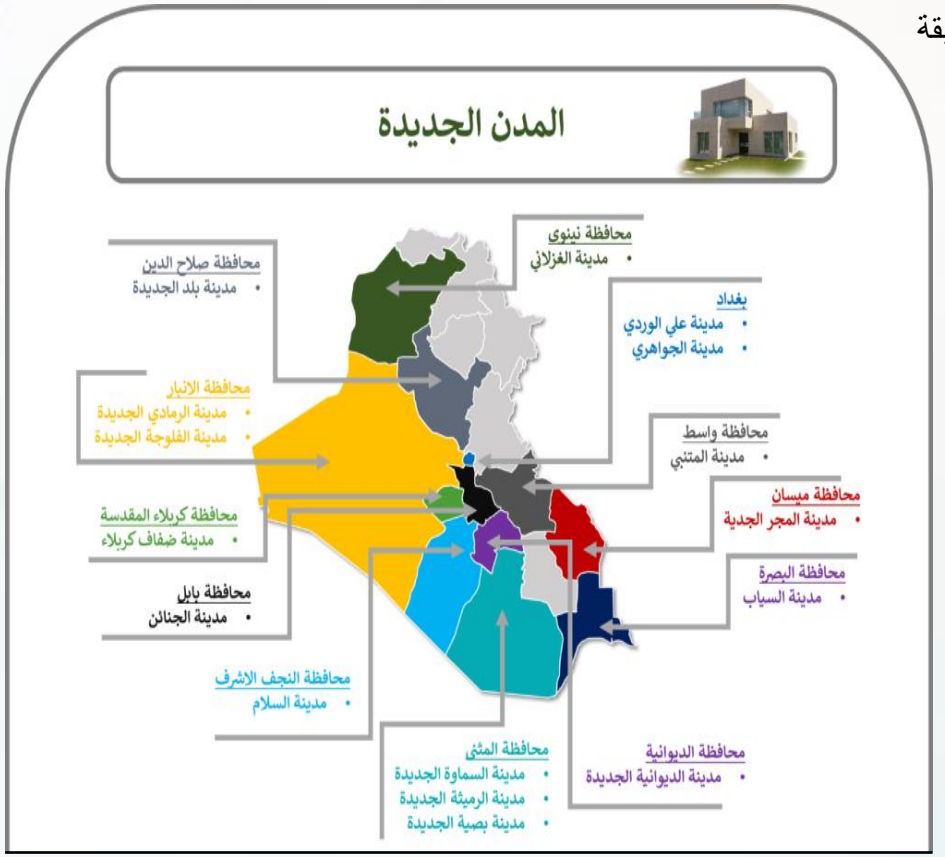

شكل (12): المدن الجديدة في العراق

المصدر: التقرير الطوعي الثاني للتنمية المستدامة 2025.

جدول (4): المدن الجديدة المصادق عليها في العراق

إسم المدينة	المحافظة	البعد عن المركز	عدد الوحدات السكنية	تاريخ مصادقة التصميم الأساس
علي الوردي	بغداد	تبعد (4 كم) عن مركز قضاء النهروان، ومحاددة للتصميم الأساس لمدينة النهروان.	118298	2020/12/20
الجواهري		محاددة للتصميم الأساس لناحية النصر والسلام (محاددة لغرب المدينة).	29544	2021/3/31
المتنبي	واسط	تبعد (27 كم) عن مركز مدينة الكوت (إلى الشمال).	75603	2020/9/12
المجر الجديدة	ميسان	تبعد (2 كم) عن مركز مدينة المجر، ومحاددة للتصميم الأساس لمدينة المجر (إلى الشمال).	8335	2020/12/1
بلد الجديدة	صلاح الدين	محاددة للتصميم الأساس لمدينة بلد (إلى الجنوب).	5956	2021/6/3
آمرلي الجديدة		تبعد (2.76 كم) عن مركز قضاء آمرلي.	5955	2023/5/15
الجنائن	بابل	تبعد (5 كم) عن مركز مدينة الحلة.	29306	2020/7/29
السماوة الجديدة	المثنى	محاددة للتصميم الأساس لمدينة السماوة ((إلى الشرق)- الموقع يُسمى المعسكر الياباني).	4184	2020/12/21
الرميثة الجديدة		محاددة للتصميم الأساس لمدينة الرميثة.	6024	تمت المصادقة
ناحية الوركاء الجديدة		محاددة للتصميم الأساس لقضاء الوركاء	1500	2023/3/28
السلمان الجديدة		(7 كم) عن مركز قضاء السلمان.	16000	2023/2/23
بصية الجديدة		محاددة للتصميم الأساس لناحية البصية.	4748	2023/10/11
السياب	البصرة	جنوب التصميم الأساس لمدينة البصرة.	50723	2019/12/17
الرمادي الجديدة	الأنبار	محاددة للتصميم الأساس لمدينة الرمادي (يفصلهما الطريق الدولية السريعة).	60554	2020/10/20
الفلوجة الجديدة		تبعد (10 كم) من مركز مدينة الفلوجة، ومحاددة لمدينة الحبانية السياحية.	83748	2021/9/23
ضفاف كربلاء	كربلاء المقدسة	محاددة للتصميم الأساس لمدينة كربلاء	30000	2022/4/6
السلام	النجف الأشرف	(12 كم) من مركز مدينة النجف (إلى الشمال).	144409	2020/11/29
الديوانية الجديدة	الديوانية	(5 كم) عن مدينة الديوانية.	59643	2022/12/15
تلعفر الجديدة	نينوى	تقع داخل التصميم الأساس لمدينة تلعفر.	5000	داخل التصميم الأساس المصادق
الصدر الجديدة	بغداد	ضمن التصميم الأساس لمدينة بغداد	90000	2024

المصدر: وزارة التخطيط العراقية ، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الارض ، 2025

التوزيع المكاني للمدن الجديدة

اولا : مدينة الحبانية الجديدة

مدينة مستدامة تركز على تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والتكنولوجية العالية

يبعد مشروع المدينة الجديدة عن مدينة الحبانية بحدود 10 كم وعن مركز مدينة الرمادي بحدود 15 كم كما ويبعد عن مركز مدينة بغداد مسافة 80 كم

تتسع المدينة لـ100 الف وحدة سكنية عمودية وافقية تخدم 600 الف نسمة

يتضمن المشروع انشاء مدينة متكاملة تتسع لـ 594 الف نسمة

وتبلغ المساحة المخصصة بحدودالـ 16000 دونم

شكل(13) مدينة الحبانية الجديدة

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الارض ، 2025

ثانيا : مدينة الرمادي السكنية الجديدة

تقع المدينة الجديدة في مركز قضاء الرمادي بالقرب من مدينة الرمادي (يفصلهما الطريق السريع)

بلغت المساحة الكلية للموقع المنتخب (7042.21) هكتار؛ وسيتم

إشغال مساحة (2508) هكتار المدينة سكنية جديدة تكفي لعدد

سكان (175000) نسمة تقريباً، ومعدل حجم الأسرة (5) فردا.

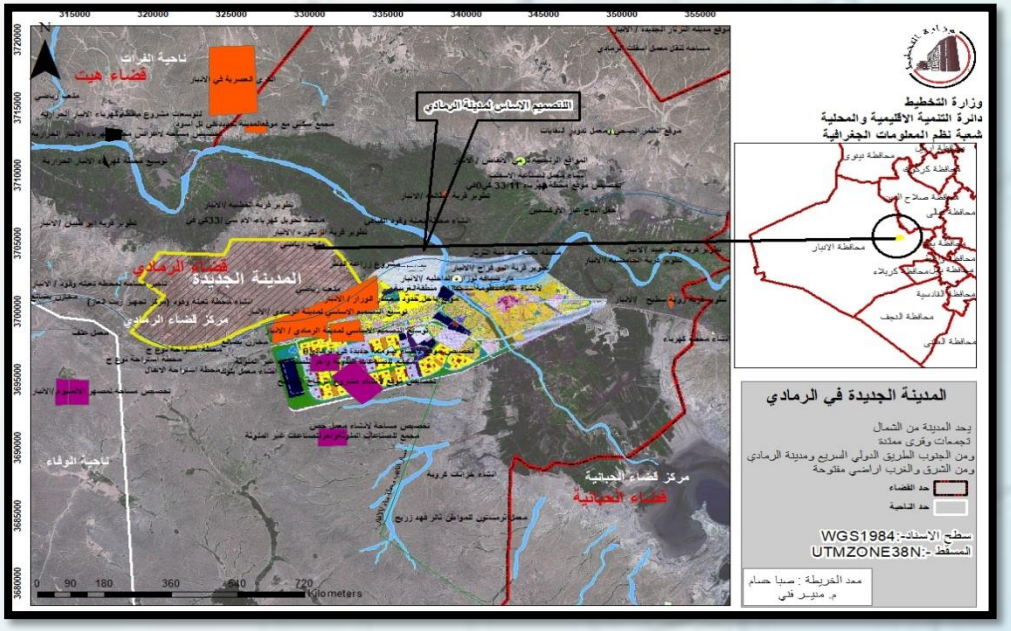

خريطة (3) مدينة الرمادي الجديدة

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الارض ، 2025

ثالثا : مدينة المتنبي السكنية الجديدة

تقع المدينة في محافظة واسط

وهي مدينة مستدامة يُحاط المركز بمنطقة خضراء تُعدّ الرئة التي تتنفس منها المدينة .

المساحة الكلية للموقع (5400) هكتار؛ وسيتم تخطيط وتصميم مساحة (3600) هكتار كمدينة سكنية جديدة لعدد سكان (300000) نسمة تقريباً، ومعدل حجم الأسرة (6) فرد.

خريطة(4) مدينة المتنبي الجديدة

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الارض ، 2025

رابعاً : مدينة الزبيدية السكنية الجديدة

تقع المدينة في محافظة واسط في قضاء الزبيدية

يبدا موقع المدينة بمسافة 3 كم جنوب قصبة الزبيدية و (100) كم جنوب مدينة بغداد وتبلغ مساحته 24000 دونم تقريبا (2000) دونم زراعية ومشغولة بالبساتين، تستوعب وحسب التقديرات الأولية 300 ألف نسمة. أي بكثافة سكانية عامة بحدود 57 نسمة / هكتار.

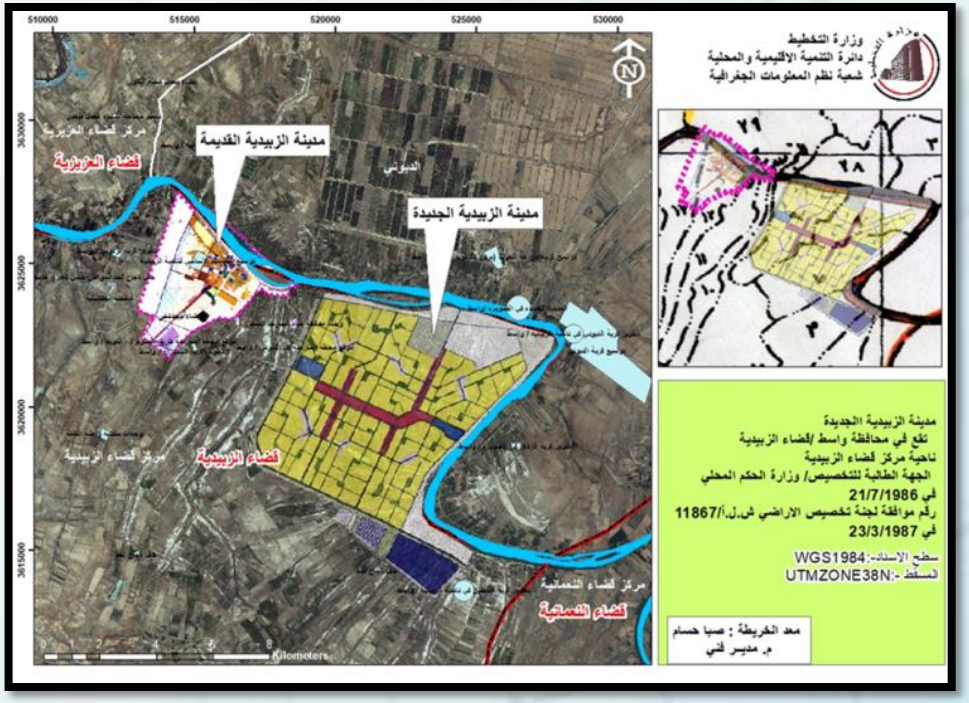

خريطة (5) مدينة الزبيدية الجديدة

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الارض ، 2025

خامساً: مدينة النخيل السكنية

هي مدينة جديدة مستدامة تتسع لمئة ألف وحدة سكنية تبعد 35 كم جنوب مدينة البصرة، وتقع على طول شط البصرة وامام ميناء خور الزبير، وسيتم ربط المدينة بأم قصر

مما سيساهم في حل ازمة الاكتظاظ السكاني. ومن الطرق الواصلة الى المدينة (الطريق الاستراتيجي رقم 1)

شكل(14) مدينة النخيل الجديدة

المصدر : د. محمد محسن السيد ، اهمية المدن الجديدة ، منشور على الفيس بوك ،2024

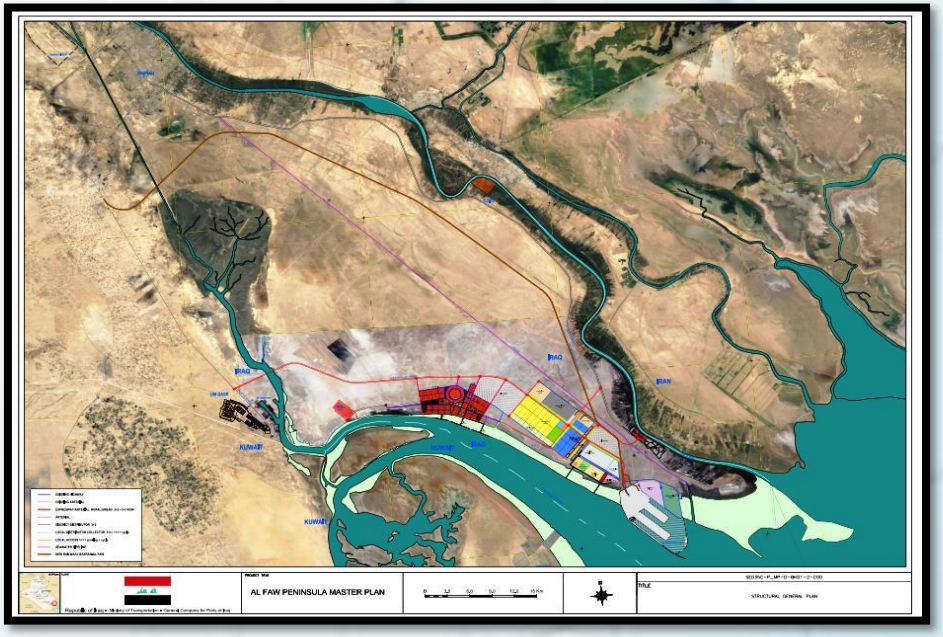

سادساً : مدينة الفاو والمنطقة الصناعية

هي مدينة جديدة مستدامة تتسع لمئة ألف وحدة سكنية تبعد 35 كم جنوب مدينة البصرة، وتقع على طول شط البصرة وامام ميناء خور الزبير، وسيتم ربط المدينة بأم قصر

خريطة (6) مدينة الفاو الجديدة

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الارض ، 2025

خريطة(7) السياب السكنية الجديدة

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الارض ، 2025

سابعاً : مدينة السياب السكنية

مدينة صديقة للبيئة وموفرة للطاقة وذات كلف واطئة

هي من ضمن المدن الجديدة في محافظة البصرة تضم 40 الف وحدة سكنية افقية وعمودية فضلا عن كل مؤهلات المدينة الحضارية من الجامعات والكليات والمستشفيات والمدارس واماكن الترفيه والاماكن الخدمية والتجارية

ثامنا : مدينة الجنائن السكنية

تقع مدينة جنائن بابل على مساحة (8558) دونم ضمن مقاطعة الشلبة والزرجة وابو رميل و الشاخة في ناحية النيل

تبعد بمسافة (15) كم عن مركز مدينة الحلة وبمسافة (7) كم عن الطريق السريع الدولي

يتوقع أن تستوعب مدينة الجنائن (198660)نسمة وبعدد (33110) وحدة سكنية افقية و عامودية

شكل (15) مدينة الجنائن السكنية الجديدة

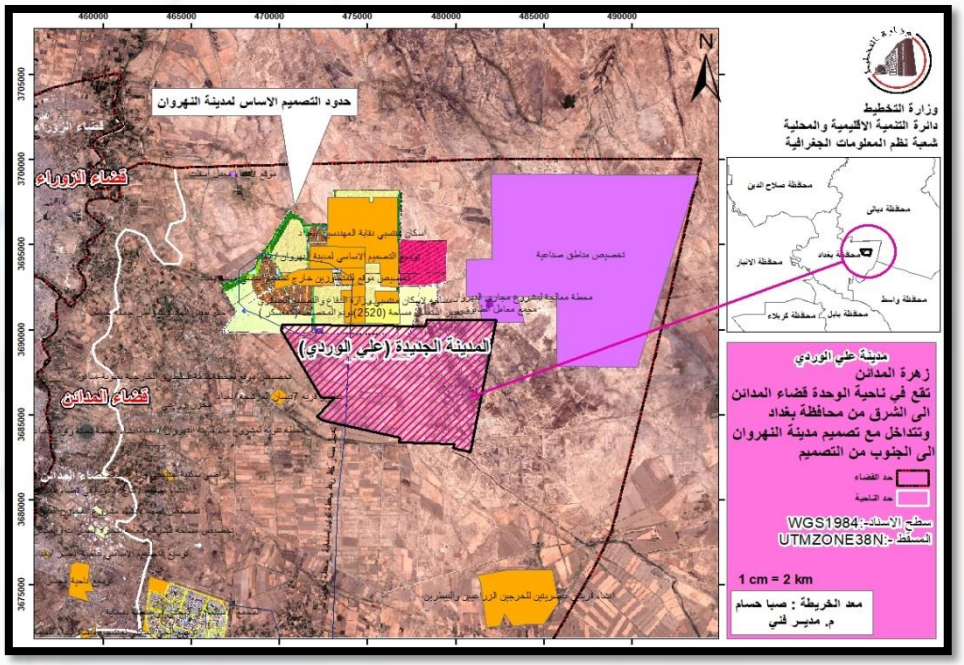

تاسعاً : مدينة النصر والسلام السكنية

تقع المدينة على طريق بغداد الفلوجة وتم اختيار موقع معسكر طارق ، وتقدر مساحتها بـ 10000 الاف دونم مخصصة لبناء 60 الف وحدة سكنية افقية وعمودية فضلا عن المرافق الخدمية (التعليمية والصحية والتجارية والترفيهية) وخدمات البنى التحتية خاصة شبكة الطرق والشوارع

خريطة (8) مدينة النصر والسلام الجديدة

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم استعمالات الارض ، 2025

عاشرا : مدينة الجواهري السكنية

تقع مدينة الجواهري السكنية الجديدة في محافظة بغداد ناحية ابو غريب محاددة لمدينة النصر والسلام ، وتقدر مساحتها بـ 7121 الاف دونم مخصصة لبناء 29 الف وحدة سكنية افقية وعمودية فضلا عن المرافق الخدمية (التعليمية والصحية والتجارية والترفيهية) وخدمات البنى التحتية خاصة شبكة الطرق والشوارع

شكل(16) مدينة الجواهري الجديدة

الحادي عشر : مدينة الصدر الجديدة

تقع مدينة بلد الجديدة في محافظة بغداد وهي مشروع حكومي لتوفير 60 الف حدة سكنية على مساحة تقدر ب 4000 دونم وهي امتداد للمدينة الحالية وستتضمن بنية تحتية وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها .

شكل(17) مدينة الصدر الجديدة

المصدر : د. محمد محسن السيد ، اهمية المدن الجديدة ، منشور على الفيس بوك ،2025

استحداث الوحدات الادارية في ضوء التنمية الحضرية

لقد مثّلت الخطط التنموية السابقة في العراق مرحلة تأسيسية سعت من خلالها الدولة إلى إعادة هيكلة وحداتها الإدارية بما يخدم الاستقرار الحضري واستيعاب النمو السكاني وتوسيع الخدمات. واليوم، ومع تبني الأجندة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة، تبرز دائرة التنمية الإقليمية والمحلية كفاعل مركزي قادر على تحويل هذه الجهود إلى مسار استراتيجي متكامل، يضمن أن يكون الاستحداث الإداري أداة لتحقيق مدن ومجتمعات أكثر استدامة، عدالة، وازدهاراً .

لأجندة الحضرية الجديدة (New Urban Agenda) التي أُقرّت في مؤتمر Habitat III عام 2016 تؤكّد أن الحوكمة المحلية الفعّالة والتخطيط المكاني المتكامل هما أساس تحقيق مدن شاملة، آمنة، مرنة، ومستدامة، وهو جوهر الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وفي العراق، يشكّل استحداث الوحدات الإدارية الجديدة أحد الأدوات المؤسسية المهمة لمعالجة التحديات الحضرية والريفية، عبر تعزيز اللامركزية وتحسين توزيع الموارد والخدمات. ويقع على عاتق دائرة التنمية الإقليمية والمحلية في وزارة التخطيط في قيادة هذا التوجّه من خلال مهامها التخطيطية والتنظيمية .

استحداث الوحدات الإدارية ودورها في التنمية الحضرية وفق الأجندة الحضرية الجديدة

- العدالة المكانية: يسهم الاستحداث في تقريب الخدمات الأساسية من السكان في المدن والأطراف، ويقلل التفاوت في فرص التنمية بين المراكز الحضرية والمستقرات التابعة لها.
- إدارة النمو السكاني: يتيح إنشاء وحدات جديدة استيعاب الزيادات السكانية وتنظيم التوسع العمراني، بما يحدّ من العشوائيات ويضمن توفير سكن لائق ومخطط.
- التنمية الاقتصادية المحلية: يوفر الاستحداث فضاءات اقتصادية جديدة مثل الأسواق والمناطق الخدمية، ما يعزز فرص العمل ويحدّ من الهجرة نحو المراكز الكبرى.
- التخطيط الحضري المستدام: يساعد على ضبط استخدامات الأراضي وحماية البيئة، إضافة إلى تطوير مساحات عامة خضراء وبنى تحتية متوازنة.
- المرونة الحضرية: يمكّن الوحدات المستحدثة من إعداد خطط محلية لإدارة المخاطر والكوارث، مما يعزز قدرة المدن على التكيف مع التغيرات المناخية والبيئية.
- الحوكمة والمشاركة: يقرّب القرار من المواطن ويشجع على المشاركة المجتمعية في التخطيط، ما يرفع من كفاءة الإدارة المحلية وشرعيتها.
- تحسين البيانات: يسهم في جمع بيانات سكانية وعمرانية دقيقة على المستوى المحلي، ما يعزز القدرة على متابعة مؤشرات الهدف 11 ووضع سياسات مبنية على الأدلة.
- الربط المحلي–الوطني: يضمن انسجام الخطط المحلية للوحدات المستحدثة مع السياسات الوطنية، بما يعزز التكامل في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.

جدول (5): الوحدات الادارية المستحدثة في العراق

ت	المحافظة	القضاء المستحدث	الناحية المستحدثة	ت	المحافظة	القضاء المستحدث	الناحية المستحدثة
1	صلاح الدين	الضلوعية	تلول الباج	6	ميسان	الكميت	البتراء
		العلم	الحاتمية				الطيب
		امرلي	الجميل	7	ذي قار	الفهود	بني زيد
			الانصار			الفجر	الطار
			النهرين			البطحاء	ميسلون
			الابراهيمية			كرمة بني سعيد	الصالحية
			الحجاج	8	بابل	كوثى	الباقر
			الثرثار			القاسم	الابراهيمية
			السهل الاخضر			(النخيلة (الكفل	الطليعة
			الزوية			الاسكندرية	سوراء
			مكحول	9	الديوانية	اكد (الدغارة)	البسامية
2	كربلاء المقدسة	الحر				البدير	
		الحسينية				(الخورنق (غماس	
		الجدول الغربي				السنية	
3	النجف الاشرف		بانيقيا (النور)			سومر	
			الرضوية	10	البصرة	الدير	الشافي
4	الانبار	الكرمة	المحمدي			الهارثة	الزوين (المصطفى)
		الحبانية				الصادق	الخور
		عامرية الصمود				سفوان	
		الرمانة (العبور)		11	واسط	الموفقية	واسط القديمة (الدجيلة)
5	بغداد	الزهور	الراشدية الجديدة			الزبيدية	
		الزوراء	الحرية			الاحرار	سيد الشهداء
		سما الكاظمية	الزعفرانية				
		فضاء الكاظمية	الربيع				
		الراشدية	بوابة السلام				

- المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / قسم النظم العمرانية ، 2025 .

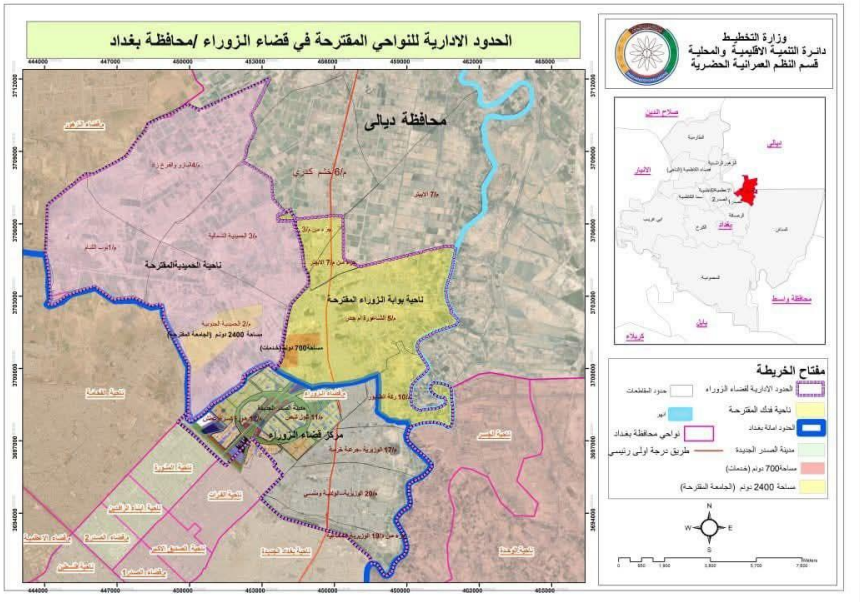

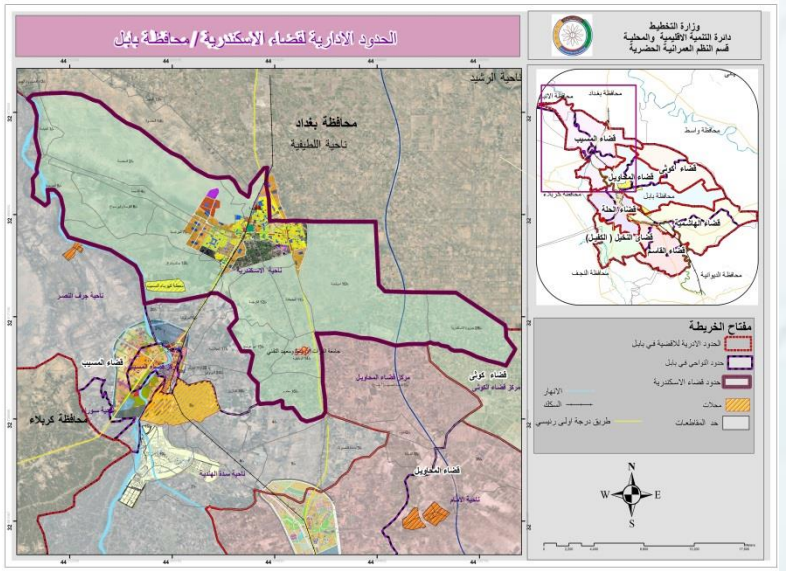

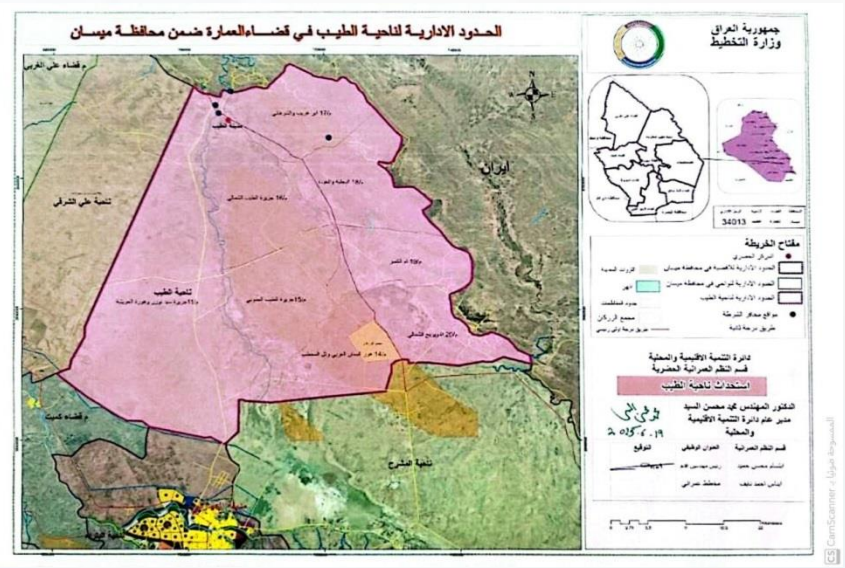

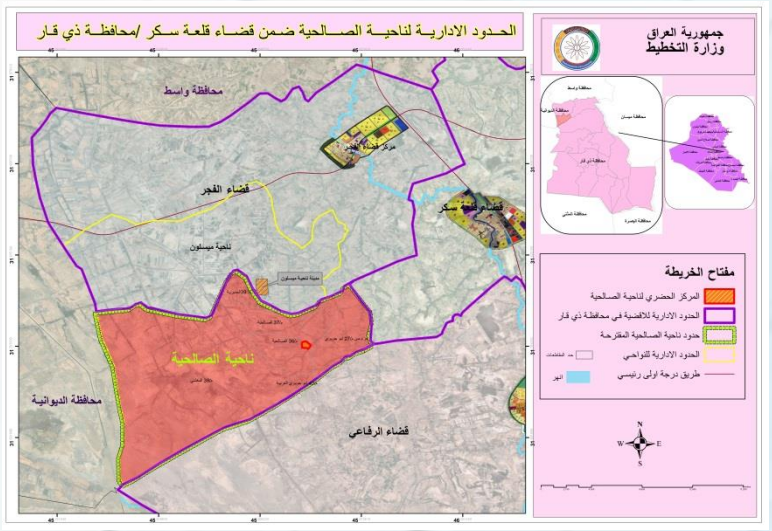

خرائط الوحدات الادارية المستحدثة في العراق

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / قسم النظم العمرانية ،2025

استثمارات خدمات البنى التحتية في ضوء التنمية المحلية

تعدّ البنى التحتية للخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء وشبكات الصرف الصحي من أهم مرتكزات التنمية الحضرية المعاصرة. فهي تمثل الدعامة التي تقوم عليها جودة الحياة في المدن من خلال تحسين البيئة الحضرية وتقليل المخاطر الصحية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. وفي العراق، تكتسب هذه الخدمات أهمية متزايدة في ظل النمو السكاني والتوسع العمراني السريع، ما يستدعي التخطيط المتكامل والمستدام. وتأتي الأجندة الحضرية الجديدة لتضع إطاراً استراتيجياً يدعم إنشاء مدن مرنة وشاملة وقادرة على مواكبة تحديات التنمية.

مشاريع الصرف الصحي قيد التنفيذ : تناول التقرير جزء من مشارع خدمات الصرف الصحي في المحافظات

1- مجاري اليوسفية، ناحية الرشيد، مجاري الطارمية، والجزء المتبقي من مشروع الحسينية .
2- مشروع مجاري ابو غريب .
3- مشروع مجاري المحمودية
4- مشروع مجاري الحلة االصوب الصغير والكبير مع كافة الخدمات .
5- مشروع مجاري الكفل .
6- مشروع مجاري الهندية في كربلاء .
7- مشروع مجاري قضاء الصلاحية.
8- مشروع مجاري قضاء الشافعية.
9- مشروع مجاري قضاء نفر.
10- مشروع مجاري ناحية كبيسة.
11- مشروع مجاري قضاء عنة.
12- مشروع تأهيل وتطوير البنى التحتية المرحلة الثانية في قضاء الحي.
13- مشروع مجاري الخالص .
14- مشروع مجاري بعقوبة .
15- مشاريع تنفيذ محطات معالجة في مختلف المدن المحافظات .

صور (2) مشاريع المجاري

مشاريع الطاقة الكهربائية المتجددة :

- محطة كربلاء الشمسية بقدرة 300 ميغاواط
- مشروع شمس البصرة الذي تطوره شركة توتال وينتج 1000 ميغاواط .
- مشاريع ساوا بقدرة (٣٠ميكاواط)
- مشروع ساوا-(٥٠ميكاواط)
- مشروع الخضر (٥٠ميكاواط)
- جصان(٥٠ميكاواط)
- الاسكندرية (٢٢٥ميكاواط)
- الديوانية (٥٠ميكاواط)

صور (4) محطة الطاقة الشمسية في كربلاء المقدسة

تركّز هذه الغاية على ضرورة توفير وسائل نقل مستدامة بيئيًا ومأمونة وبتكلفة ميسورة للجميع وخاصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من النساء وكبار السن والمعاقين بالإضافة الى تحسين السلامة على الطرق من خلال تكامل وسائل النقل المتعددة على نحو مأمون وعليه فإن مستهدفات هذه الغاية

02

توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة

أ- رفع مستويات السلامة والامان على الطرق

على الرغم من وجود العديد من المشاريع الاستراتيجية لخطط النقل المتنوعة في العراق الانها تعاني ازدياد معدلات الاختناقات المرورية بلغ عدد الحوادث المرورية في العراق للمدة 2020 – 2024 نحو (53683) اي بمعدل (30 حادث/ يوم) وقد تركزت الحوادث في محافظات (البصرة، بغداد، واسط، نجف، بابل) وتركزت على الطرق السريعة والرئيسية وكما في شكل (18)

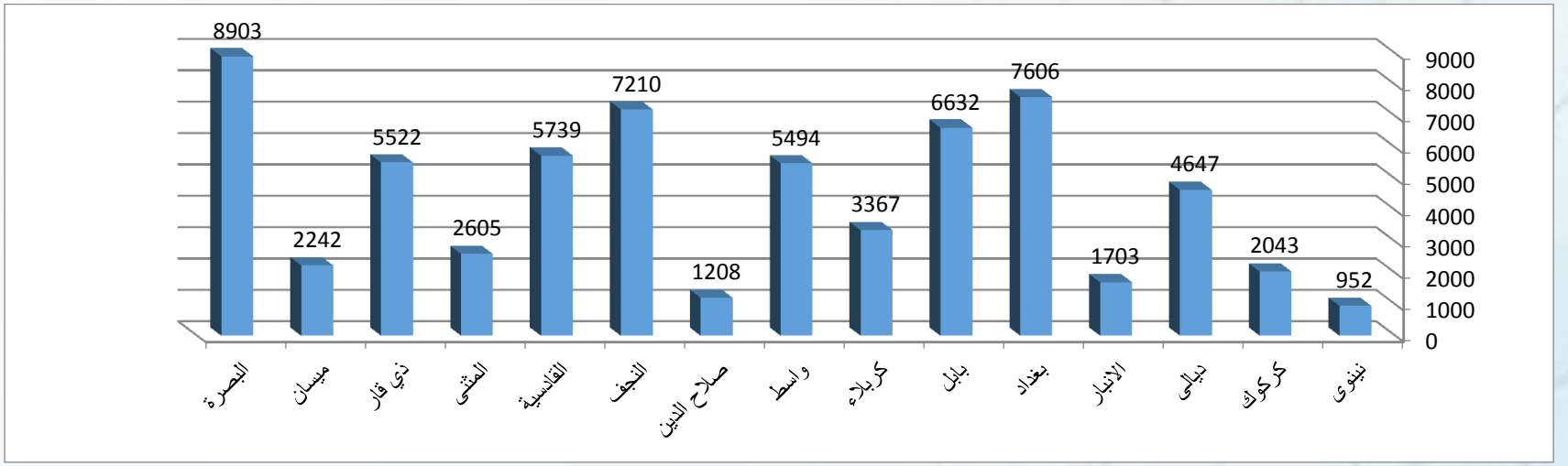

شكل (18) التوزيع المكاني لعدد الحوادث المرورية لعام 2021

المصدر : تقرير فجوات التنمية المكانية لعام 2025 .

ب- توفير انظمة نقل ميسورة وسهلة الوصول .

ان ضعف أنظمة النقل العام في العراق وما يرتبط به من اعتماد مفرط على النقل الفردي قد ساهم في تفاقم التحديات الحضرية من ازدحام مروري وتلوث بيئي وتدهور نوعية الحياة في المدن الكبرى ، وفي المقابل، فإن الخطط الاستراتيجية الجارية مثل مشروع مترو بغداد والطريق والتنمية ليست مجرد مشاريع بنى تحتية، بل تشكّل أدوات حضرية متكاملة لإعادة تشكيل المدن العراقية على أسس أكثر استدامة. فالمترو يتيح تعزيز الكثافة السكانية المدعومة بخدمات حضرية أفضل ويقلل من التوسع العشوائي، بينما يوفّر مشروع الطريق والتنمية شبكة ربط إقليمية تُحوِّل العراق إلى مركز عبور تجاري، مما يعزز التنمية الاقتصادية الحضرية ويخلق فرص عمل جديدة داخل المدن والمحافظات التي يمر بها.

كما أن تحسين الطرق السريعة والجسور والربط مع المنافذ الحدودية يسهم في تعزيز العدالة المكانية عبر تسهيل وصول سكان الأحياء الطرفية والفقيرة إلى مراكز العمل والخدمات. ومن هذا المنظور، فإن تطوير النقل المستدام لا يُعدّ هدفاً قطاعياً فحسب، بل هو مدخل رئيسي لتحقيق تنمية حضرية متوازنة ترفع من كفاءة المدن العراقية وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات النمو السكاني والتحولات الاقتصادية

في بلغ متوسط نصيب الفرد العراقي من اطوال الطرق المبلطة (0.9 م / نسمة) وكما الشكل (19)

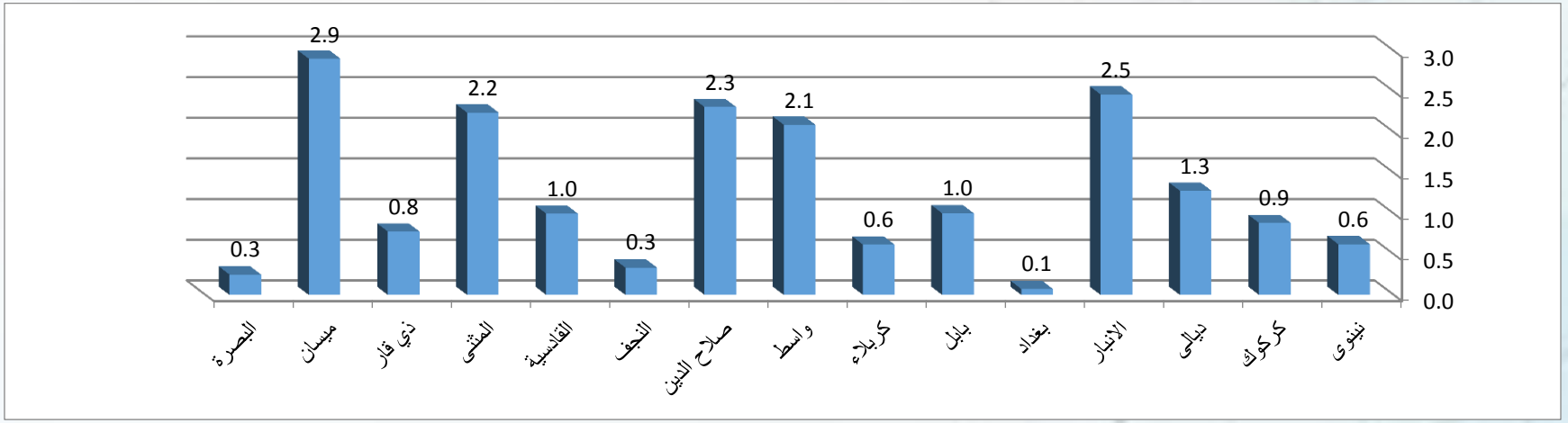

شكل (19) متوسط نصيب الفرد من اطوال الطرق المبلطة (م/ نسمة)

المصدر : دائرة التنمية الاقليمية والمحلية قسم التخطيط المحلي ، 2025

المشاريع الخاصة بتطوير شبكات الطرق :

وتسعى المشاريع المقامة في العراق إلى تحقيق هذه المستهدفات عبر تطوير شبكات النقل المتكامل وتحسين البنى التحتية المرورية بما يعزز السلامة ويواكب متطلبات المدن الحديثة وكما مبين في ادناه جزء من مشاريع الطرق .

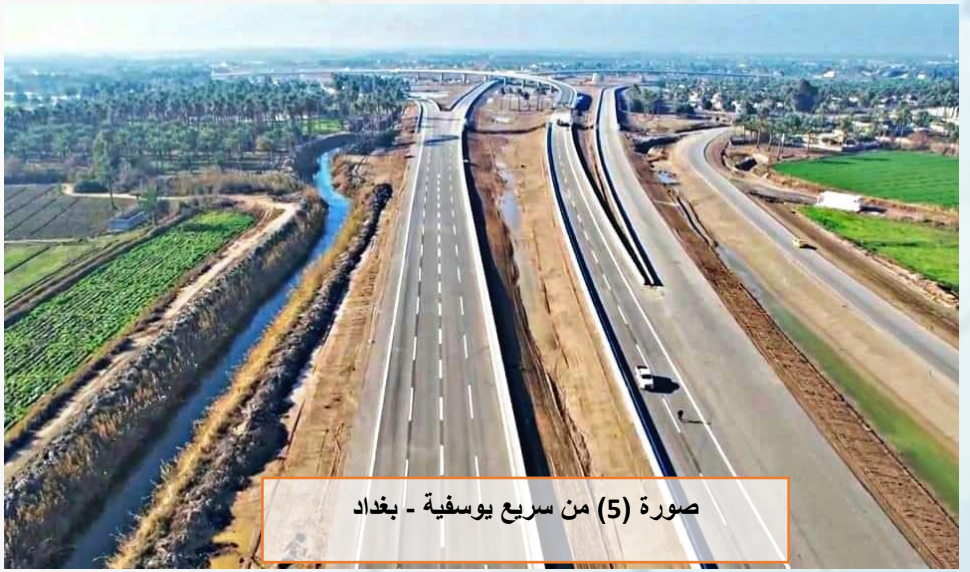

صورة (5) من سريع يوسفية - بغداد

صورة (6) ترام شارع الرشيد في بغداد

صورة (7) من شارع الامين في كربلاء

صورة (8)من جزء من منظومة النقل في الجامعة الامريكية في بغداد

المصدر :د.محمد محسن السيد ، اثناء زيارة الجامعة ، 2025

الطرق الدائري والحلقية لمدينة بغداد من ضمن التوجهات الحكومية

بالتزامن مع استمرار انعاش المدن الصغيرة والمتوسطة في الاقضية والنواحي بما يوفر فرص عمل فيها تسهم في استقرار السكان وبناء مساكن وتحقيق تنمية مكانية متوازنة ..

شكل(20) الطرق الدائرية في مدينة بغداد

المصدر : د. محمد محسن السيد ، اهمية الطرق الدائرة في تنمية المدن ، منشور الفيس بوك ،2025

تركّز هذه الغاية على ضرورة التقليل من التأثيرات السلبية الناتجة عن أساليب استغلال الأفراد والمجتمعات الغير مستديم للموارد الطبيعية والتي تؤدي بدورها إلى التدهور البيئي والتغيرات المناخي ثم إلى الانخفاض الشديد في مستويات جودة الحياة

03

الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن

أ- رفع كفاءة ادارة المخلفات .

في إطار مناقشة قضايا التلوث البيئي تبرز مشكلة المخلفات الصلبة في المقدمة حيث تمثل عبئًا كبيرا على الإدارات المحلية للتخلص منها بطريقة مستدامة وآمنة لا تؤثر على صحة السكان . بالنسبة لمؤشر الجمع المنتظم للنفايات فقد اقترب من التغطية الشاملة (58.36%) عن طريق البلدية وكما في الجدول() وشكل ()

جدول (6) مؤشرات وسائل التخلص من النفايات

المؤشر	الوصف	%
وسيلة التخلص من النفايات	جمع النفايات من المسكن عن طريق البلدية	%58.36
	حرق	%13.05
	وسائل اخرى	%28.58

المصدر: **هيئة الاحصاء** ونظم المعلومات الجغرافية لعام 2025

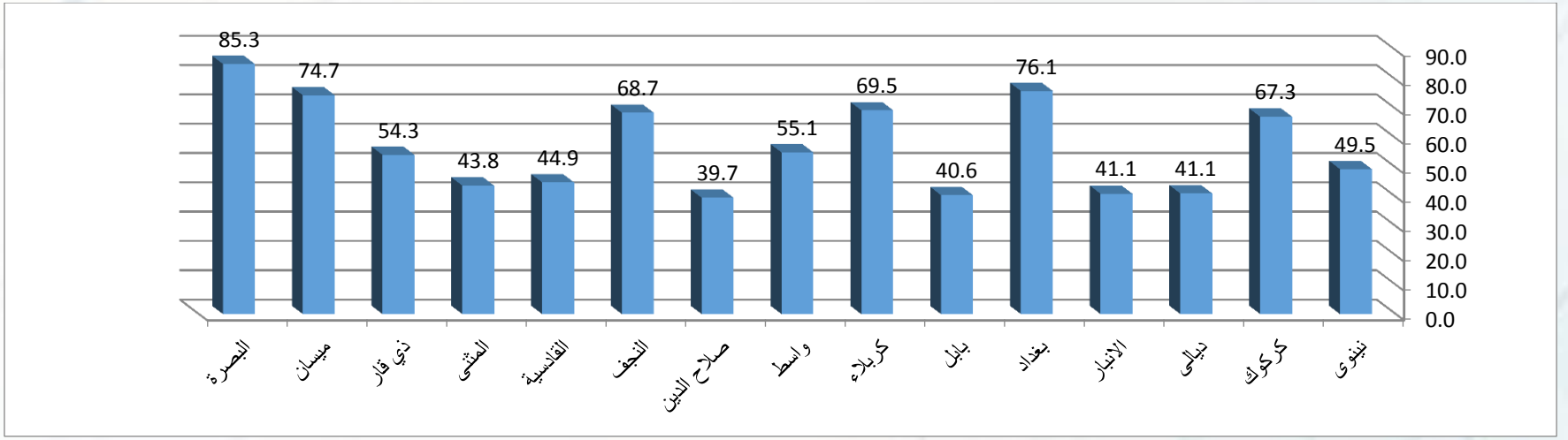

شكل (21) نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات لعام 2023

المصدر : تقرير فجوات التنمية المكانية لعام 2025 .

ب- تلوث الهواء

بلغ معدل كمية الغبار المتساقط في العراق للمدة 2015 – 2022 نحو (316.6 غم/م2/سنة)، ويحوي الغبار المتساقط على العناصر الثقيلة والسامة والمسرطنة والتي تتأثر محتواها بمستوى الرطوبة النسبية وسرعة الرياح والدقائق العالقة في الغبار حبيبات صغيرة قطرها يتراوح بين (1 – 100) مايكرون ومتباينة الاشكال والتي تسبب اضرار وامراض رئوية وقلبية وجلدية، ان عوادم محركات السيارات الصغيرة والدراجات والعربات تطلق نحو (60 م3) من الغازات السامة في الساعة، اما عوادم محركات السيارات الكبيرة والمتوسطة تطلق نحو (120م3) من الغازات السامة في الساعة، وان انتاج برميل نفط واحد من النفط الخام ينتج حوالي (600 قدم3) او ما يعادل (17 م3) من الغازات المصاحبة والتي تطلق او تحرق في الأجواء العراقية دون تجميع او معالجة (هدر اقتصادي غير مقبول) والغاز المصاحب يتكون من (الميثان بكميات كبيرة والبروبان والبيوتان والبيبتان والنتروجين وثاني أوكسيد الكاربون) والعراق البلد الثاني عالميا في حرق الغاز بعد روسيا.

ت- التغيرات لمناخية

يعد العراق واحد من اكثر البلدان تأثيرا بالتغيرات المناخية وخاصة انحسار كمية المياه والاقتباس الحراري مما تركت اثار سلبية من تقليص الاراضي الزراعية والاثار البيئية السلبية وزيادة الهجرة السكانية وكما في الجدول

جدول (7) عدد العوائل النازحة داخليا بسبب التغير المناخي في العراق حسب المحافظة للمدة (2021 – 2024)

المحافظة	ذي قار	القادسية	المثنى	ميسان	البصرة	النجف	واسط	المجموع
عدد العوائل النازحة	9525	2823	1668	1643	951	742	13	17365

المصدر؛ هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2024

مشاريع اعادة تدوير المخلفات الصلبة

شركة اعادة تدوير النفايات التي تم توقع اعقد الاستثمارية مع الشركات الأجنبية المتخصصة، وسينفذ بمنطقة النهروان على أرض خصصت لأمانة بغداد بمساحة 1000 دونم ليكون أول مشروع لإنتاج الطاقة النظيفة بمدينة بغداد وفق تقنيات حديثة مطابقة للمعايير الدولية عبر معالجة وحرق 3000 طن من النفايات يومياً لإنتاج 100 ميغاواط من الطاقة الكهربائية النظيفة تضاف إلى الشبكة الوطنية.

معمل فرز وإعادة تدوير النفايات في المحمودية هو المعمل الوحيد في المحافظة الذي يفرز النفايات ويحولها إلى مواد أولية مثل الألمنيوم والزجاج

والبلاستيك والأكياس.

صورة (9) لمشروع انتاج الطاقة في بغداد قيد التنفيذ

معالجة مشكلة العواصف الترابية

تم اعداد خطط للسيطرة وتقليل من الاثار البيئة الناجمة من المناطق ذات التأثير العالي وسيتم العمل على إيقاف هذه العواصف وإيصال الماء من مبزل الفرات الشرقي الى ما بعد الخط السريع من أجل استزراع هذه الأرض بمساحة 60 الف دونم التي تشكل بقعة مثيرة للغبار لتكون خضراء مستدامة ضمن هذا المشروع الوطني العراقي للحد من الكثبان والعواصف الرملية المحافظات.

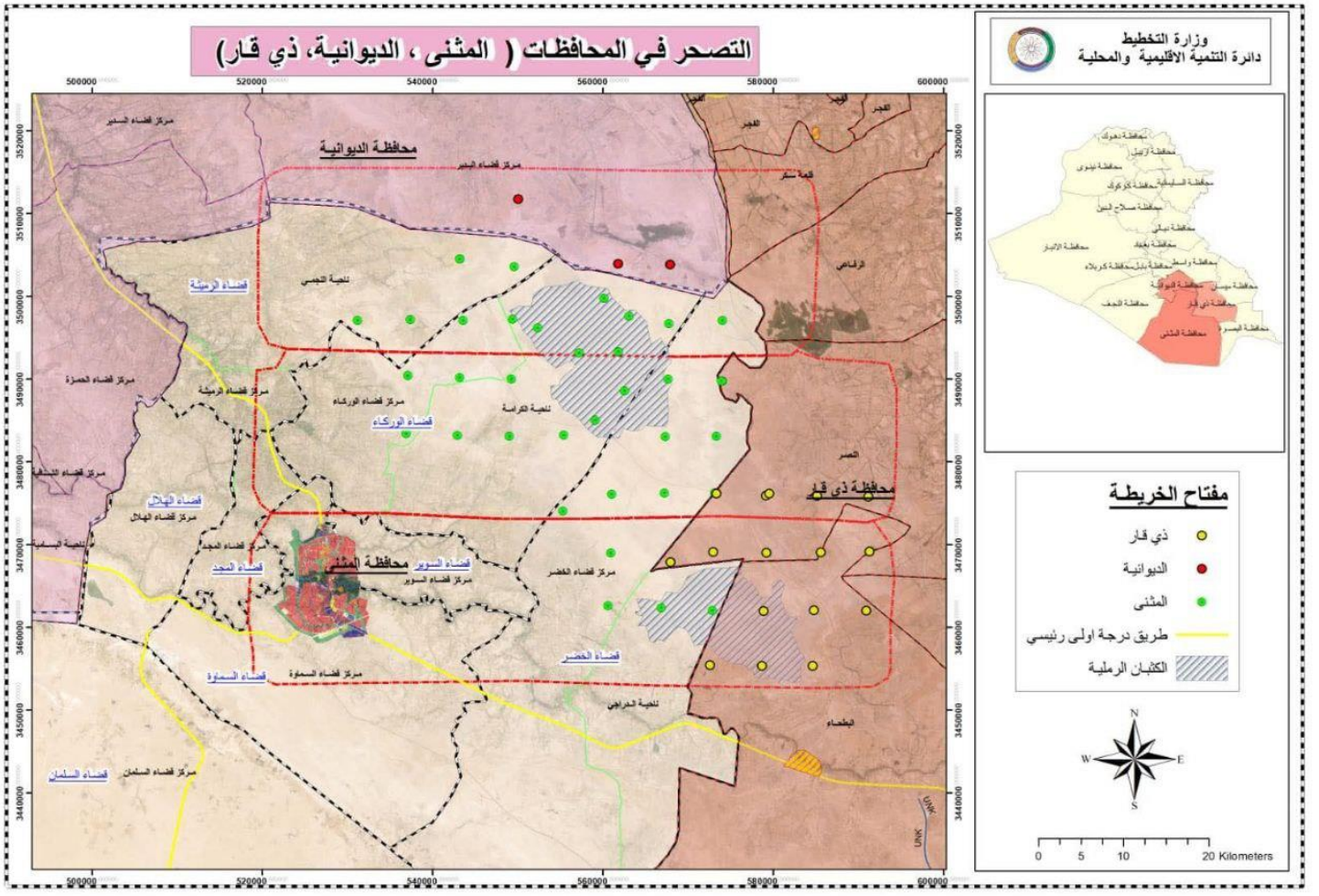

خريطة (9) التصحر في المحافظات (المثنى ، الديوانية، ذي قار)

المصدر : د. محمد محسن السيد ، معالجة العواصف الترابية ، منشور على الفيس بوك ،2025

تركّز هذه الغاية على الاستغلال المستديم للمساحات الخضراء والأماكن العامة لتكون وسيلة أساسية للترفيه والتفاعل المجتمعي خاصة في الأحياء الفقيرة .

المساحات الخضراء.

- تواجه المدن الحضرية العراقية تقلّصاً واضحاً في المساحات الخضراء، خاصة في الأحياء الفقيرة، بسبب ضغوط البناء غير المنظم والتحويلات غير القانونية.
- هناك ضعف في آليات التخطيط، والرقابة، والتنفيذ، مما يُسهّل استغلالًا عشوائيًا لهذه المساحات.
- الآثار هي بيئية، صحية، واجتماعية، وتشمل ارتفاع الحرارة، تلوث الهواء، وتدهور جودة الحياة، خاصة لأهل الأحياء ذات الدخل المنخفض.
- تقوم الجهات التخطيطية الحالية بوضع خطط لأنشاء عدد من المشاريع الخضراء ومنها مدينة الزوراء الثانية ومدينة الورد الجديدة .
- وضعت الادارات خطط لعدد من المشاريع التنموية، لكنها بحاجة إلى تركيز أكبر على دمج البُعد الأخضر والترفيهي في المخططات الحضرية، وزيادة المساءلة والتطبيق الفعلي للقوانين والخطط.
- وضعت الجهات التخطيطية عدد من السياسات لمعالجة السكن العشوائي والمناطق الفقيرة .

مشاريع تحسين البيئة الحضرية الخضراء

مشروع غابات بغداد المستدامة

هو مشروع بيئي حضري ضخم في بغداد، د، يهدف إلى تحويل أرض معسكر الرشيد إلى أكبر غابة حضرية في العراق بمساحة 12 مليون متر مربع تضم أكثر من مليون شجرة، ويهدف المشروع ليكون متنفسًا بيئيًا، اقتصاديًا، وسياحيًا، من خلال توفير مساحات خضراء، مرافق ترفيهية وثقافية، وتحسين جودة الهواء في المدينة اذ يوفر بيئة نقية للمدينة لتعطي طاقة ايجابية وتفاعلية للسكان.

شكل (22) مشروع غابات بغداد المستدامة

المصدر : د. محمد محسن السيد ، مشروع مقترح ،منشور على مواقع التواصل الاجتماعي ،2025

صورة (10) من التشجير في الجامعة الامريكية -بغداد

المصدر : د. محمد محسن السيد ، زيارة الجامعة الامريكية ، 2025

صورة (11) من التشجير والتفاعل السكاني

التحديات التي تواجه التنمية الحضرية في العراق

تواجه الأجندة الحضرية الجديدة في العراق تحديات كبيرة في ظل الوضع الراهن، خاصة في الظروف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المعقدة. أبرز التحديات التي تواجه الأجندة الحضرية الجديدة في العراق:

- التمدد الحضري غير المنظم : يشهد العراق تمددًا حضريًا سريعًا وغير مخطط، مما يؤدي إلى زيادة العشوائيات وتدهور البنية التحتية و تسعى الحكومة إلى معالجة هذه الظاهرة من خلال مشاريع المدن الجديدة، مثل الخطة التي أعلنت عنها وزارة التخطيط لإنشاء مدن جديدة للحد من التمدد الحضر وايجاد بيئة حضرية جديدة تواكب التطورات والتحديات المستقبلية .
- نقص خدمات البنية التحتية الأساسية: تعاني العديد من المدن العراقية من نقص في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي.
- التهديدات البيئية والتغير المناخي: يواجه العراق تحديات بيئية كبيرة، بما في ذلك ازمة المياه وارتفاع مستويات تلوث الهواء وتدهور الموارد الطبيعية تشير الدراسات إلى زيادة مستويات الجسيمات الدقيقة في الهواء، مما يشكل خطرًا على الصحة العامة.
- تدهور المدن الحدودية : تضررت العديد من المدن الحدودية جراء الحروب والنزاعات، مما أدى إلى تدهور البنية التحتية وتراجع الخدمات تعمل وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي على إعادة تأهيل هذه المدن، مثل مدينة الطيب في محافظة ميسان ومدينة الشهابي في محافظة واسط
- الفجوة الرقمية والذكاء الاصطناعي : رغم التقدم التكنولوجي، يعاني العراق من فجوة رقمية كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية ، تواجه الحكومة تحديات في تطبيق تقنيات المدن الذكية، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية ومقاومة التغيير من قبل السكان، مما يعيق التحول الرقمي والتنمية المستدامة.
- التحديات السكانية والديموغرافية : تشير وزارة التخطيط إلى تحديات سكانية، مثل ارتفاع نسبة السكان في سن العمل تتطلب هذه التغيرات السكانية استراتيجيات جديدة في التخطيط الحضري لضمان توفير فرص العمل والخدمات الأساسية.

السياسات والتوصيات والإجراءات الفنية

تم صياغة سياسات التنمية الحضرية لتمكين تحقيق الهدف 11 للتنمية الحضرية في العراق من منطلق الحد من القضايا والمشكلات التي تؤثر على مستويات الاستدامة وجودة الحياة بالمدن ، وتناول هذا الجزء من التقرير السياسات المقترحة لتخفيف الحد من هذه القضايا والتي تشكل في مجملها المنظور التنموي المستقبلي للمدن العراقية .

اولا : التكامل بين الجهود الحكومية والمجتمع المدني لتحسين قدرة المواطن على الحصول على مسكن ملائم من خلال الاتي .

- تأسيس قاعدة بيانات وطنية للإسكان: توثيق الاحتياجات السكنية على مستوى المحافظات لتوجيه الموارد بدقة نحو الفئات الأكثر عوزاً.
- إطلاق مبادرات سكنية مجتمعية منخفضة الكلفة: بالشراكة بين البلديات، النقابات، والجمعيات التعاونية، مع تسهيلات حكومية للأراضي والخدمات.
- تطوير آليات التمويل الأصغر: توفير قروض صغيرة ميسرة للأسر محدودة الدخل تُدار بالتعاون مع المصارف الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- اعتماد معايير البناء المستدام: استخدام مواد محلية قليلة الكلفة وصديقة للبيئة مع تدريب العمال المحليين، مما يخلق فرص عمل ويخفض التكاليف.
- إشراك المجتمع المدني في مراقبة مشاريع الإسكان: لضمان الشفافية، الحد من الفساد، وضمان وصول الوحدات إلى المستحقين.
- تشجيع المبادرات التطوعية: دعم مبادرات الجامعات والشباب في المشاركة بأعمال الصيانة أو إعادة تأهيل الأحياء الفقيرة.

ثانيا: إطار السياسات الحضرية الوطنية في العراق نحو تنمية مستدامة لتحقيق الإسكان الميسر والتمويل الحضر

- تبني سياسة تمويل حضري متدرج تربط بين قروض صندوق الإسكان والصندوق العقاري ومخططات استعمالات الأرض.
- إعطاء الأولوية للمناطق الحضرية ذات الكثافة العالية (مثل بغداد والبصرة) عبر الإسكان العمودي الممول بالقروض الميسرة.
- اعتماد برامج إعادة الإعمار الموجهة في المدن المتضررة من النزاعات (الموصل، الأنبار) بتمويل خاص لإعادة بناء الوحدات السكنية.
- إشراك المجتمع المدني في إدارة آليات التمويل وتحديد الفئات المستحقة لضمان العدالة والشفافية.

ثالثا : سياسة النقل الحضري المستدام

- إرساء مبدأ "النقل أولاً "في التخطيط الحضري الجديد، بحيث لا يُسمح بمشاريع إسكان جديدة من دون ربطها بالبنية التحتية للنقل العام.
- إنشاء شبكة نقل عام متكاملة (مترو، باصات سريعة) في المدن الكبرى، وربطها بالأحياء السكنية الجديدة.

- دعم النقل المجتمعي المحلي في المدن الصغيرة والمتوسطة عبر خطوط مصغرة بإدارة مشتركة بين البلديات والمجتمع المدني.
- إطلاق حملات توعية حضرية لتغيير نمط التنقل الفردي وتشجيع الاعتماد على النقل العام كخيار اقتصادي وبيئي.

رابعا : سياسة الإدارة البيئية وتدوير المخلفات

- دمج إدارة المخلفات الصلبة في الاستراتيجيات الحضرية من خلال إلزام المشاريع السكنية الجديدة بمحطات فرز ومعالجة.
- اعتماد الاقتصاد الدائري الحضري عبر إعادة تدوير الأنقاض ومخلفات البناء لتوفير مواد رخيصة لمشاريع الإسكان.
- تخصيص مناطق حضرية صناعية صغيرة لإعادة التدوير داخل المدن لتوليد فرص عمل محلية مستدامة.
- تعزيز دور المجتمع المدني كـ شريك رقابي وتنظيمي في تطبيق معايير بيئية حضرية ومراقبة أداء البلديات.